



**تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي تشملها  
مسارات الفائض على مقدار أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على  
الشركات المدرجة بمؤشر إيجي إكس ١٠٠**

**Determining the simultaneous effect of resource slack paths on  
the amount of audit fees: An empirical study on companies  
listed on the EGX 100**

د/ داليدا محمد عادل الدوياتي  
مدرس المحاسبة والمراجعة  
كلية علوم الإدارة - جامعة أكتوبر للعلوم  
الحديثة والآداب (MSA)  
[damadel@msa.edu.eg](mailto:damad@msa.edu.eg)

د/ أمينة رمضان محمد نمير  
مدرس المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة دمنهور  
[Amina.nomer@gmail.com](mailto:Amina.nomer@gmail.com)

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ  
المجلد (١١) - العدد (١٩) - الجزء الرابع  
يناير ٢٠٢٥ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

## ملخص البحث:

استهدف البحث الحالي تحديد مدى تأثير مختلف مسارات فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة. ولتحقيق هذا الهدف، فقد اعتمدت الباحثتان على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر إيجي إكس ١٠٠ EGX 100 خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٢٣. حيث بلغ إجمالي عدد مشاهدات العينة (٥٠١) مشاهدة.

وقد تم قياس مقدار أتعاب المراجعة كمتغير تابع باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمقدار أتعاب المراجعة، وتم قياس مستويات فائض الموارد غير المستوعبة، والمستوعبة، والمحتملة كمتغيرات مستقلة باستخدام بواقي نماذج الانحدار المستخدمة بدراستي (Zhang et al., 2021; Anderson et al., 2003) لذات الغرض.

وقد أشارت نتائج البحث الحالي إلى وجود علاقة غير خطية بين مستويات فائض الموارد ومقدار أتعاب المراجعة. وقد خلصت النتائج أيضاً إلى تحميل مراجعي الحسابات عملاتهم بأعلى مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران ارتفاع مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المحتملة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المتاحة، مع تحميل مراجعي الحسابات عملاتهم بأقل مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران انخفاض مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المتاحة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المحتملة.

**الكلمات المفتاحية:** أتعاب المراجعة، وفائض الموارد، ومدخل التحليل التكويني، ومستوى الاحتفاظ بالنقدية، ومستوى انحراف فائض النقدية، ومعدل الرفع المالي، ومستوى انحراف النفقات البيعية والإدارية والعمومية.

## Abstract:

The current research aimed to determine the extent to which different paths of resources' slack affect the amount of audit fees. To achieve this goal, the researchers relied on a sample of companies listed on the EGX 100 during the period from 2008 to 2023. The total sample size was (501) observations.

The amount of audit fees was measured as the dependent variable using the natural logarithm of audit fees, and levels of available, absorbed, and

potential resources' slack were measured as independent variables using the regression model residuals used in studies of (Zhang et al., 2021; Anderson et al., 2003) for the same purpose.

The results of the current research indicated a non-linear relationship between the levels of resource' slack and the amount of audit fees. The study also found that auditors charge their clients the highest amount of audit fees when a high level of absorbed resource' slack is coupled with a low level of potential resource' slack, regardless of the level of available resource' slack. Auditors charge their clients the lowest amount of audit fees when a low level of absorbed resources' slack is associated with a low level of available resources' slack, regardless of the level of potential resources' slack.

**Key words:** audit fees, resource' slack, configurational analysis approach, cash holdings level, abnormal level of cash slack, leverage ratio, and variance level of selling, general and administrative expenses.

## ١ - مقدمة:

يتم تحقيق المستوى الأمثل من مستويات فائض الموارد<sup>(1)</sup>، من خلال المفاضلة بين منافع الشركة من الاحتفاظ بتلك المستويات من الفائض والتكاليف المترتبة على ذلك. إذ أن الاحتفاظ بمستويات

(1) تم تعريف فائض الموارد Slack بدراستي (Marlin and Geiger, 2015b, p.2341; Marlin & Geiger, 2015a, p.2684) نقلاً عن (Geiger and Cashen, 2002) بأنه عبارة عن مجموعة موارد الشركة التي تتجاوز الحد الأدنى الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج. وقد تناولت الدراسات السابقة (e.g., Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b) العديد من أنواع فائض الموارد.

وقد تم تصنيف هذا الفائض في دراسات (Geiger et al., 2019; Meyer and Leitner, 2018; Wiczorek-Kosmala, and Błach. 2019) وذلك بناءً على التصنيف المقترح بدراسة (Bourgeois and Singh, 1983)، إلى فائض الموارد المتاحة، وفائض الموارد المستوعبة، وفائض الموارد المحتملة Slack (Available, Recoverable, and Potential Slack). وفقاً لدراسات (Geiger et al., 2019; Meyer and Leitner, 2018; Wiczorek-Kosmala & Błach. 2019) فائض الموارد المتاحة عن الموارد المتاحة تحت تصرف الإدارة لاسترجاعها واستخدامها في الاستخدامات البديلة، مثل النقدية وما في حكمها، والأرباح المحتجزة، والموارد السائلة المتاحة للاستثمار.

ويشير فائض الموارد المستوعبة إلى الموارد المخصصة بالفعل على العمليات والأنشطة الحالية كتكاليف زائدة، أو كفائض تكاليف يتجاوز الاحتياجات الحالية للشركة، ولكن يمكن استردادها، بمزيد من الجهد والوقت الإداري (Meyer and Leitner, 2018)، على سبيل المثال، الفائض الذي قد تشمل عناصر مثل، الاستثمارات في البنية الأساسية للشركة، والموارد البشرية، والتكاليف الصناعية غير المباشرة Overhead

تتجاوز المستوى الأمثل قد يُزيد من حدة مشاكل الوكالة بين إدارة الشركة وملاكها إذا لم تتمكن الإدارة من استخدامها على النحو الأمثل، أو إذا اتجهت نحو استخدامها لتحقيق مصالحها الذاتية. وبالمثل، فإن احتفاظ إدارة الشركة بمستويات دون المستوى الأمثل قد يقيد من قدرتها على اقتناص الفرص الاستثمارية المناسبة والتي تعظم قيمة الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

وقد استهدف بعض الكُتاب (e.g., Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b; Greiner et al., 2017; Basioudis & Francis, 2007) التأثير غير المتزامن لانحراف مستويات أحد أنواع هذا الفائض عن مستواها الطبيعي، إن وجد، على مقدار أتعاب المراجعة التي يفرضها، أو يُحملها مراجع الحسابات على عملائه نظير مراجعته للقوائم المالية السنوية التاريخية لشركات هؤلاء العملاء، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فقد أشار بعض الكُتاب (e.g., Meyer and Leitner, 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) إلى إمكانية اختلاف الانحراف الموجب لمستويات فائض الموارد، عن انحرافها السالب من حيث التأثير على المتغير التابع، على نحو يدل على إمكانية ارتباط انحراف مستويات فائض الموارد عن مستواها الطبيعي بعلاقة غير خطية بالمتغير التابع. فعلى سبيل المثال، قد تكون علاقة فائض الموارد بالمتغير التابع علاقة طردية حتى مستوى معين من الفائض (عند المستوى الطبيعي للفائض)، ومع ذلك، قد تتحول تلك العلاقة إلى عكسية بعد هذا المستوى (عند الانحراف الموجب، أو السالب عن المستوى الطبيعي)، والعكس بالعكس، لأن تجاوز الفائض لمستوى معين، سواءً بالزيادة، أو النقصان، يمكن أن يشجع على إساءة استخدامه، أو يحد من قدرة الإدارة على إتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة للشركة (Meyer and Leitner, 2019; Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b).

أضف لما سبق، فقد أوضح بعض الكُتاب (Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) الخطية والشرطية في تناول علاقة فائض الموارد بمتغيرات تابعة قد يفقد إلى تحديد مدى التأثير المتزامن لكل من مسارات، أو توليفات، أو تُسق مستويات أنواع فائض الموارد -كل على حدة- على المتغيرات التابعة. وقد اقترح (e.g., Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) إمكانية الوصول لمزيد من الفهم لمدى التأثيرات المتزامنة لأي من تلك المسارات على المتغير التابع من خلال استخدام طريقة أكثر شمولية، مثل المدخل التكويني Configurational Approach. وقد أشار هؤلاء الكُتاب إلى مساهمة تطبيق مدخل المسارات في اختبار الكثير من العلاقات على مستوى مجموعات الشركات التي يجمعها قواسم، أو خصائص مشتركة، فضلاً عن مساهمته في تحديد ما إذا كانت هناك مسارات تُحدث ذات

Expenses، ورأس المال العامل، والمخزون، وحسابات العملاء (Vanacker et al., 2017; Marlin and Geiger, 2015b; Khanin & Mahto, 2012). ويُعبر فائض الموارد المحتملة عن مدى قدرة الشركة على تأمين احتياجاتها المستقبلية من الموارد من خلال التمويل الخارجي، عن طريق زيادة الديون، و/أو زيادة رأس مالها (Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger., 2015b).

التأثير على المتغيرات التابعة التي كانت محل اهتمام هؤلاء الكتاب، ومدى وجود فروق معنوية لتأثير بعضها الآخر على تلك المتغيرات التابعة.

وفيما يتعلق بالجهود الأكاديمية المبذولة داخل جمهورية مصر العربية في هذا الشأن، وفي حدود علم الباحثين، توجد ندرة في الدراسات التي تم تطبيقها في البيئة المصرية، واستهدفت مباشرة تناول مدى التأثير المتزامن لأنواع مسارات فائض الموارد الثلاثة محل اهتمام هذا البحث على مقدار أتعاب المراجعة، ومنها على سبيل المثال، دراستي (السيد، ٢٠٢٣؛ متولي وغريب، ٢٠٢٢) والتي تناولتا التأثير غير المتزامن لمتغيري مستوى فائض النقدية ومعدل الرفع المالي على مقدار أتعاب المراجعة. ودراسة (فرج، ٢٠٢١) التي تناولت تأثير متغير معدل الرفع المالي على مقدار أتعاب المراجعة.

وتكمن مشكلة البحث الحالي في أن الباحثين قد وجدنا في ضوء الرجوع إلى الدراسات السابقة (e.g., Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b; Greiner et al., 2017; Basioudis & Francis, 2007) والتي تناولت علاقة مستويات فائض الموارد بأتعاب المراجعة أنها خلصت إلى نتائج متعارضة بشأن مدى التأثير غير المتزامن لمستويات نوع أو أكثر من فائض الموارد على أتعاب المراجعة، وذلك في ظل تناولها هذا التأثير باعتباره تأثير أحادي الاتجاه، أو تأثير خطي على مستوى عينة الدراسة ككل دون تصنيفها إلى مجموعات، أو مسارات بحسب مستويات فائض الموارد، هذا من جانب.

وعلى الجانب الآخر، فقد وجدت الباحثان في ضوء الرجوع إلى الدراسات التي اعتمدت على مدخل التحليل التكويني (Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger., 2015a & b; Mousa et al., 2013) أنها استهدفت تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد على متغيرات تابعة بخلاف متغير مقدار أتعاب المراجعة. كما أن تلك الدراسات قد استهدفت التجميع المتزامن لمستويات فائض الموارد في مسارات كل منها يشتمل على توليفة مختلفة من مستويات فائض الموارد لتحديد ما إذا كان تأثير جميع تلك المسارات على المتغيرات التابعة التي تناولها هؤلاء الكتاب تأثيراً خطياً ثابتاً على مستوى عينة الدراسة ككل، أم أنه تأثيراً غير خطي.

ويثير ما سبق تساؤلات عديدة تمثل جوهر مشكلة هذا البحث، ألا وهي: هل توجد علاقة غير خطية بين مستويات فائض الموارد التي تشملها مختلف مسارات الفائض ومقدار أتعاب المراجعة على مستوى بيئة التطبيق المصرية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل تتقارب بعض مسارات الفائض من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة، وذلك رغم اختلاف توليفات مستويات فائض الموارد التي تشملها تلك المسارات، أم أن لجميع تلك المسارات تأثيراً مختلفاً على مقدار أتعاب المراجعة؟ وإذا كان بعض مسارات الفائض تتقارب من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة، رغم اختلاف توليفات مستويات الفائض التي تشملها، فما مدى إمكانية تحديد تلك المسارات على مستوى بيئة التطبيق المصرية؟ هل يقوم مراجعو الحسابات في بيئة الأعمال المصرية بفرض أتعاب مرتفعة أو منخفضة عند مسارات معينة من الفائض؟ أم أنه لا يوجد اختلاف؟

ويهدف هذا البحث إلى التناول النظري والتطبيقي لمدى تأثير مختلف مسارات فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة، وإيجاد دليل عملي على ما إذا كان لجميع تلك المسارات تأثير أحادي الاتجاه على مقدار أتعاب المراجعة، أم تأثير غير أحادي الاتجاه، وتحديد مجموعة مسارات الفائض التي تتقارب، أو تختلف فيما بينها من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة.

ولتحقيق هدف البحث، فقد اعتمدت الباحثتان على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر إيجي إكس ١٠٠ (١) EGX 100 خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٢٣، بإجمالي عدد مشاهدات قدرها (٥٠١) مشاهدة. وقد تم قياس مقدار أتعاب المراجعة كمتغير تابع باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمقدار أتعاب المراجعة والتي تدفعها الشركة مقابل خدمات المراجعة المالية، وذلك كما وردت بمحاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية للشركات عينة الدراسة. واعتمدت الباحثتان لقياس متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في مسارات فائض الموارد على تكوين كل مسار منفردًا باستخدام إحدى توليفات، أو تكوينات مستويات فائض الموارد غير المستوعبة، والمستوعبة، والمحتملة. ويلى ذلك قياس مدى انحراف مستويات أنواع الفائض الثلاثة باستخدام بواقي نماذج الانحدار المقترح استخدمها بدراستي (Zhang et al., 2021; Anderson et al., 2003) لهذا الغرض.

وقد أشارت نتائج البحث الحالي إلى ارتفاع مستوى معنوية الفروق في مقدار أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات الفائض، على نحو يدل على وجود علاقة غير خطية بين مستويات فائض الموارد ومقدار أتعاب المراجعة على مستوى عينة الدراسة ككل. وقد خلصت النتائج أيضًا إلى تحميل مراجع الحسابات عملائه بأعلى مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران ارتفاع مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المحتملة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المتاحة. كما أظهرت النتائج تحميل مراجع الحسابات عملائه بأقل مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران انخفاض مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المتاحة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المحتملة.

وتنبع أهمية البحث الحالي من الناحية العملية والمهنية من إدراك الباحثتين لأهمية تناول التأثير غير الخطي المتزامن لمختلف مسارات فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة على مستوى بيئة التطبيق المصرية، حيث خلص أغلب الدراسات السابقة (e.g., Opere & Bhuiyan, 2023; Choi et al., 2021; Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b) التي تناولت التأثير غير المتزامن لعلاقة واحد أو أكثر من أنواع فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة إلى إحادية اتجاه هذا التأثير، وذلك رغم إمكانية الارتباط غير الخطي لمسارات هذا الفائض على مقدار أتعاب المراجعة، إذا ما تم تناول تلك العلاقة من منظور المدخل التكويني، وهو ما قد أيدته نتائج الدراسة الحالية بالفعل.

وتنبع أهمية البحث أيضًا من أن تلك النتائج قد تلقي الضوء على إمكانية تحديد مراجع الحسابات لمقدار أتعاب المراجعة لشركات عملائه استنادًا إلى مسار فائض الموارد التي تنتمي إليه كل

(1) يضم هذا المؤشر المائة شركة الأكثر نشاطاً في البورصة المصرية متضمنة الشركات الـ ٣٠ الأنشط المكونة لمؤشر EGX 30 والشركات الـ ٧٠ المكونة لمؤشر EGX 70.

من تلك الشركات، إذا أمكنه وضع توقع معقول لمقدار جهد المراجعة المطلوب بذله لمراجعة القوائم المالية للشركات التي تنتمي لكل مسار. كما قد تساعده على التخطيط المناسب لأعمال المراجعة، إذا أمكنه تصنيف شركات عملائه إلى شركات ذات مستويات فائض متشابهة وأخرى ذات مستويات فائض مختلفة، من حيث مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية للمعلومات الواردة في القوائم المالية لشركات كل مسار، نظرًا لأهمية أخذ مراجع الحسابات في الاعتبار مستوى تلك التحريفات عند تفاوضه مع عملائه على مقدار أتعاب المراجعة، وذلك بحسب مقدار جهد المراجعة المتوقع بذله. يضاف إلى ذلك، أن قلة البحوث الأجنبية والعربية التي تناولت التأثير المتزامن لمسارات فائض الموارد من منظور المحاسبة والمراجعة، ووجود ندرة أكبر فيمن استهدف منها تناول التأثير المتزامن لمسارات فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة تحديدًا، وإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لاختبار مدى تحقق العلاقة محل اهتمام البحث الحالي تجريبيًا تعتبر بمثابة أسباب إضافية لإجراء البحث الحالي.

وتتبع أهمية البحث أيضًا من الدمج بين تخصصي المحاسبة الإدارية والمراجعة من خلال تناول فائض الموارد من منظور المحاسبة الإدارية ومحاولة استكشاف توليفات مستويات الفائض التي يتم إدارتها على مستوى عينة شركات الدراسة من منظور نظرية الوكالة، وتلك التي يتم إدارتها من منظور النظرية السلوكية، وذلك اعتمادًا على مقدار أتعاب المراجعة التي يفرضها مراجعو الحسابات على عملائهم بتلك الشركات، وذلك في ظل افتراض إدراك مراجعي حسابات شركات العينة لإمكانية اختلاف تأثير مسارات الفائض على مقدار أتعاب المراجعة باختلاف طريقة إدارة مستويات فائض تلك الموارد على مستوى عينة شركات الدراسة. كذلك تتبع أهميته من اعتماده على بيانات فعلية من واقع القوائم المالية على عكس طبيعة المنهجيات المستخدمة اعتمادًا على مصادر البيانات الأولية من خلال قوائم الاستقصاء أو الحالات التجريبية في مجالي المحاسبة الإدارية والمراجعة.

وقد توسع البحث الحالي مقارنة بالدراسات السابقة من حيث استهدافه تناول التأثير المتزامن لمسارات فائض الموارد من منظور المراجعة، وتحديدًا التأثير المتزامن لمسارات فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة، واستهدافه تحديد مدى أحادية إتجاه مثل هذا التأثير من عدمه، وذلك على مستوى بيئة التطبيق المصرية. إذ وجدت الباحثان- في حدود علمهما، وفي ضوء رجوعهما إلى الدراسات ذات الصلة أن بعض تلك الدراسات تناول التأثير غير المتزامن لواحد أو أكثر من أنواع فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة (e.g., Choi et al., 2021; Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b). كما وجدت الباحثان في ضوء الرجوع إلى الدراسات التي اعتمدت على مدخل التحليل التكويني (e.g., Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b)، أنها استهدفت تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد على متغيرات تابعة بخلاف متغير مقدار أتعاب المراجعة، وأن تلك الدراسات قد استهدفت التجميع المتزامن لمستويات الفائض في مسارات، يشتمل كل منها على توليفة مختلفة من مستويات فائض الموارد لتحديد ما إذا كان التأثير المتزامن لمختلف تلك المسارات على المتغيرات التابعة محل الاهتمام تأثيرًا خطيًا ثابتًا على مستوى عينة الدراسة ككل، أم أنه تأثير غير خطي.

ويخرج عن نطاق البحث الحالي تحليل واختبار مدى تأثير أنواع فائض موارد أخرى، أو مسارات فائض موارد أخرى بخلاف تلك التي تناولها هذا البحث، على مقدار أتعاب المراجعة. كما يخرج عن نطاقه أيضاً استخدام طرق قياس أخرى لقياس مستويات فائض الموارد بخلاف المقترحة في دراستي (Zhang et al., 2021; Anderson et al., 2003). كذلك يخرج عن نطاقه اختبار العلاقة محل اهتمام البحث باستخدام عينة من الشركات-غير المدرجة بمؤشر EGX 100، أو باستخدام مداخل للبحث بخلاف مدخل البحث الأرشيفي.

وقد تم تقسيم ما تبقى من البحث بحيث يتناول القسم الثاني الإطار النظري واشتقاق فروض البحث. ويتناول القسم الثالث الدراسة التطبيقية. ويتضمن القسم الرابع تحليل نتائج البحث، بينما يتضمن القسم الخامس والأخير خلاصة البحث وتوصياته.

## ٢- الإطار النظري واشتقاق الفروض

في سبيل تحليل العلاقة بين مسارات فائض الموارد ومقدار أتعاب مراجع الحسابات، وتحديد مدى إمكانية اختلاف مقدار أتعابه باختلاف توليفة مستويات فائض الموارد التي قد يشملها كل مسار من مسارات الفائض، فسوف تعرض الباحثان بالتحليل المقصود بفائض الموارد وأنواعه. يلي ذلك، عرض وتحليل مجموعتي الدراسات التي تناولت العلاقة السابقة تناوياً مباشراً، أو غير مباشر واشتقاق فرضي البحث الرئيسيين وفرعياتهم. إذ استهدفت المجموعة الأولى من الدراسات تناول التأثير غير المتزامن لواحد أو أكثر من أنواع فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة. واختصت المجموعة الثانية من الدراسات بتحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي يشملها كل من مسارات الفائض على متغيرات تابعة أخرى بخلاف أتعاب المراجعة، وذلك على النحو التالي:

بداية، تم تعريف فائض الموارد Slack بدراسة (Marlin and Geiger., 2015b. p.2341) نقلاً عن (Dimmick and Murray (1978) بأنه عبارة عن الموارد التي تسيطر عليها الشركة ولكنها غير مخصصة للنفقات الأساسية. كما تم تعريفه بدراستي (Marlin and Geiger., 2015b, p.2341; Marlin & Geiger, 2015a, p.2684) نقلاً عن (Geiger and Cashen, 2002) بأنه عبارة عن مجموعة موارد الشركة التي تتجاوز الحد الأدنى الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج. وتم تعريفه بدراسة (Agustí et al., 2022, p.1&2) نقلاً عن (Cyert & March, 1956; Voss et al., 2008) بأنه عبارة عن الموارد التي تسمح للشركة بالتكيف مع التقلبات غير المتوقعة، على نحو يشير إلى إمكانية الاستخدام الاستراتيجي لهذا الفائض.

وقد تناولت الدراسات السابقة (e.g., Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b) العديد من أنواع فائض الموارد. إذ تم تصنيفه في دراسات (Geiger et al., 2019; Meyer and Leitner, 2019; Wiczorek-Kosmala & Błach. 2019; Marlin and Geiger., 2015a & b)، وذلك بناءً على التصنيف المقترح بدراسة (Bourgeois and Singh, 1983)، إلى فائض الموارد المتاحة Available Slack (ويطلق عليه أيضاً فائض الموارد غير المستوعبة، أو فائض الموارد مرتفعة مستوى التقدير high-Discretionary Slack)،



وفائض الموارد المستوعبة Recoverable Slack (ويطلق عليه فائض الموارد القابلة للاسترداد، أو فائض الموارد منخفضة مستوى التقدير low-Discretionary Slack)، وفائض الموارد المحتملة Potential Slack. ووفقاً للبعض (Meyer and Leitner, 2019; Wierzch-Kosmala & Błach, 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b) يشابه فائض الموارد الداخلية مع فائض الموارد المتاحة والمستوعبة. ويتشابه فائض الموارد الخارجية مع فائض الموارد المحتملة. ويتم وفقاً للدراسة الحالية تصنيف فائض الموارد إلى فائض الموارد الداخلية، ويشمل فائض الموارد المتاحة والمستوعبة، وفائض الموارد الخارجية، وينطوي على فائض الموارد المحتملة، لأنه التصنيف الأكثر شيوعاً في الأدبيات السابقة.

ووفقاً للبعض (e.g., Geiger et al., 2019; Vanacker et al., 2017; Marlin and Geiger, 2015a & b; Khanin & Mahto, 2012) يعبر فائض الموارد المتاحة عن مقدار الموارد السائلة غير المستغلة، وغير المخصصة لنشاط معين، والمتاحة بسهولة للاستخدام بشكل يسمح بالوصول الفوري إليها. ووفقاً لدراسات (Geiger et al., 2019; Kim et al., 2019; Meyer and Leitner, 2019; Wierzch-Kosmala & Błach, 2019; Wiersma, 2017; Vanacker et al., 2017; Marlin & Geiger, 2015a; Khanin & Mahto, 2012) يعبر هذا الفائض عن الموارد المتاحة تحت تصرف الإدارة لاستراجعتها واستخدامها في الاستخدامات البديلة، مثل النقدية وما في حكمها، والأرباح المحتجزة، والموارد السائلة المتاحة للاستثمار. ويتيح هذا النوع من الفائض للإدارة قدرأ أعلى من المرونة من حيث حرية التصرف فيه، ومن حيث إمكانية إعادة تخصيصه على مستوى الشركة ككل.

ويشير فائض الموارد المستوعبة إلى الموارد المخصصة بالفعل على العمليات والأنشطة الحالية ككليف زائدة، أو كفاوض تكليف يتجاوز الاحتياجات الحالية للشركة، ولكن يمكن استردادها، بمزيد من الجهد والوقت الإداري (Meyer and Leitner, 2019; Wierzch-Kosmala & Błach, 2019; Vanacker et al., 2017) ووفقاً لدراسات (Kim et al., 2019; Meyer and Leitner, 2019; Wierzch-Kosmala & Błach, 2019; Wiersma, 2017; Vanacker et al., 2017; Khanin & Mahto, 2012) يعبر هذا الفائض عن الموارد غير المتاحة بسهولة تحت تصرف الإدارة. وبالتالي، يسمح هذا النوع من الفائض للإدارة بقدر أقل من حرية التصرف والمرونة في استخدامه في الاستخدامات البديلة، أو استرجاعه من تم تخصيصه منه بالفعل على أنشطة التشغيل، على سبيل المثال، الفائض الذي قد تشمل عناصر مثل، الاستثمارات في البنية الأساسية للشركة، والموارد البشرية، والنققات غير المباشرة Overhead Expenses، ورأس المال العامل، والمخزون، وحسببت العملاء (Vanacker et al., 2017; Marlin and Geiger, 2015b; Khanin & Mahto, 2012).

وينطبق على فائض الموارد المستوعبة الكثير من المنطق الذي يفسر فائض الموارد المتاحة فيما يتعلق بعلاقته بنتائج الشركة (e.g., Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a). وأخيراً، يعبر فائض الموارد المحتملة عن مدى قدرة الشركة على تأمين احتياجاتها المستقبلية من الموارد من خلال التمويل الخارجي، عن طريق زيادة الديون، و/أو زيادة رأس مالها. وبالتالي، يعتبر هذا النوع

من الفائض خارجياً وغير مملوك حالياً للشركة، ولكن يمكنها استخدامه إذا كان ضرورياً ومناسباً من الناحية الاستراتيجية لوضع الشركة (Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger., 2015b).

ووفقاً لدراسة (Mousa et al., 2013) يمكن أن تعمل أنواع فائض الموارد الثلاثة السابق تناولها أعلاه كمحفز على التطوير والتجربة، وتبني المخاطر، والقيام بخيارات استراتيجية استباقية، بالإضافة إلى توفير إمكانية توليد مميزات تنافسية مستدامة للشركة، وتمكين الشركات من التكيف مع مؤثرات بيئتها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى صياغة وتنفيذ التغييرات الضرورية في الإستراتيجية. ومع ذلك، فقد أوضح (Agustí et al., 2022) أن فائض الموارد بمختلف أنواعه قد يرتبط أيضاً بمشاكل الوكالة، لأن حيازته قد يزيد من فرص استخدام المديرين لتقديراتهم الشخصية بما قد ينتج عنه تخصيص الإدارة غير الكفاء لموارد الشركة، وبالتالي التأثير عكسياً على أداء الشركة.

وقد استهدفت المجموعة الأولى من الدراسات تناول التأثير غير المتزامن لواحد أو أكثر من أنواع فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة (e.g., Opare & Bhuiyan, 2023; Choi et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b) (Opare & Bhuiyan, 2023; Lee & Lim, 2021; Smith et al., 2021; Salehi et al., 2020; Gleason et al., 2017) و (السيد، ٢٠٢٣؛ متولي وغريب، ٢٠٢٢) على علاقة انحراف الأصول النقدية وشبه النقدية للشركة عن مستواها الطبيعي بمقدار أتعاب المراجعة. واستهدف (Naser & Hassan, 2016; Kim et al., 2012; Basioudis & Francis, 2007; Nikkinen & Sahlstrom, 2005; Johnstone & Bedard, 2003; Johnstone & Bedard, 2001) و (السيد، ٢٠٢٣؛ متولي وغريب، ٢٠٢٢؛ فرج، ٢٠٢١) تناول مدى تأثير مستوى ديون الشركة على مقدار أتعاب المراجعة. واهتم (Choi et al., 2021; Fang et al., 2018b; Greiner et al., 2017) بتناول علاقة انحراف النفقات البيعية، والإدارية، والعمومية (Selling, General, and Administrative (SG&A) Costs عن مستواها الطبيعي بمقدار أتعاب المراجعة.

وقد توصلت الدراسات السابقة إلى تأثير كل من مستوى ديون الشركة وانحراف كل من الأصول النقدية وما يعادلها والنفقات البيعية والإدارية والعمومية عن مستواها الطبيعي طردياً ومعنوياً على مقدار أتعاب المراجعة، ما عدا دراسات (Opare & Bhuiyan, 2023; Choi et al., 2021; Salehi et al., 2020; Naser & Hassan, 2016; Ali & Lesage, 2013; Kim et al., 2012; Johnstone & Bedard, 2003; Johnstone & Bedard, 2001) و (متولي وغريب، ٢٠٢٢) والذين توصلوا إلى النتائج التالية: إذ توصلت دراسة (Salehi et al., 2020) إلى وجود علاقة عكسية معنوية (عكسية غير معنوية) لمستوى الانحراف الموجب (السالب) لتلك العناصر عن مستواها الطبيعي بمقدار أتعاب المراجعة.

وتوصلت دراسات (Naser & Hassan, 2016; Ali & Lesage, 2013; Kim et al., 2012; Johnstone & Bedard, 2003; Bell et al., 2001; Johnstone & Bedard, 2001) و (فرج، ٢٠٢١) إلى عدم معنوية العلاقة السابقة. وتوصل (متولي وغريب، ٢٠٢٢) إلى ارتفاع مستوى معنوية العلاقة العكسية لنسبة الاحتفاظ بالنقدية وعدم معنوية العلاقة الطردية لمعدل الرفع المالي. وتوصل (Opare & Bhuiyan, 2023) إلى ارتفاع مستوى معنوية العلاقة العكسية بين مستوى فائض

النقدية ومقدار أتعاب المراجعة. وخلصت نتائج دراسة (Choi et al., 2021) إلى تحميل مراجعي الحسابات مقدار أتعاب مراجعة أعلى (أقل) لشركات عملاء المراجعة التي تطبق ممارسات إدارة نفقات SG&A التصاعديّة (التنازلية Downward) تحديداً.

وقد برر البعض (e.g., Smith et al., 2021; Benjamin, 2019; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b; Gleason et al., 2017) التأثير الطردي لانحراف العناصر السابق تناولها عن مستواها الطبيعي على مقدار أتعاب المراجعة. فعلى سبيل المثال، أوضح (Benjamin, 2019) أن ارتفاع معدل الرفع المالي قد يؤدي إلى تقادم مخاطر الفشل المالي لعميل المراجعة ومخاطر التقاضي لمراجع الحسابات، وبالتالي زيادة أتعاب المراجعة<sup>(1)</sup>. وقد تم رد نتائج دراسة (Greiner et al., 2017) إلى اقتران انخفاض (تجاوز) النفقات البيعية والإدارية والعمومية عن مستواها الطبيعي باحتمال تطبيق الإدارة انتهازيًا لممارسات إدارة الأرباح وترسيخها امبراطوريتها داخل الشركة على نحو يؤدي إلى ارتفاع مستوى خطر المراجعة، وبالتبعية زيادة مقدار أتعاب المراجعة. وتم تبرير نتائج (Choi et al., 2021) بتعامل مراجعي الحسابات مع ممارسات إدارة الأرباح التصاعديّة بكونها تنسم بمستوى خطر أعلى مقارنة بنظيرتها التنازلية.

وقد أضاف (Smith et al., 2021) أن الاحتفاظ بفائض النقدية قد يمثل أحد عوامل مخاطر أعمال مراجع الحسابات إذا فشلت الإدارة في التخصيص الأمثل لهذا الفائض إلى الحد الذي ينتج عنه تدهور قيمة شركة عميله وتعثرها ماليًا، وخاصة إذا كان ذلك مصحوبًا بزيادة احتمال مواجهة مراجع الحسابات لمخاطر التقاضي وتشوية السمعة. وقد أضاف (Ramachandran et al., 2022; Smith et al., 2021; Gleason et al., 2017) أن الاحتفاظ بفائض النقدية يؤثر طرديًا على أتعاب المراجعة كنتيجة لأخذ مراجع الحسابات في الحسبان مخاطر تعارض مصالح الوكالة بين الأصيل والوكيل عند تسعير خدمات المراجعة بالشركات التي لديها فائض نقدي. وأضاف (Smith et al., 2021; Mohammadi et al., 2018) أن مراجع الحسابات قد يفرض على عمليه أتعابًا أعلى تتناسب مع ارتفاع مستوى المخاطر المتلازمة لإساءة تخصيص إدارة الشركة لفائض النقدية وزيادة جهود المراجعة المطلوبة لتوثيق أي جهود للإدارة لإخفاء الأداء المالي من خلال تطبيقها لممارسات التلاعب في الأرباح، خاصة إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية غير كافية للحد من تلك الممارسات.

وتبريرًا للتأثير العكسي لانحراف العناصر السابق تناولها عن مستواها الطبيعي على مقدار أتعاب المراجعة، فقد أشار (Nikkinen & Sahlstrom, 2004; Harris and Raviv, 1990) إلى إمكانية مساهمة إدارة المستوى المرتفع لديون الشركة في تقييد استخدام الإدارة المفرط لامتيازاتها الإدارية، والتخفيف من حدة التعارض بين مصالح الأصيل والوكيل. ذلك لأن أصحاب الديون سيكون لديهم دوافع أعلى لمتابعة المديرين للتأكد من التزام الإدارة باتفاقيات الدين، وتحسين مستوى جودة

(1) تعبر العلاقة الطردية لمستوى ديون الشركة -معبّرًا عنه بارتفاع معدل الرفع المالي- بمقدار أتعاب المراجعة عن ارتباط مقدار أتعاب المراجعة عكسيًا بمستوى فائض الموارد المحتملة. إذ أن ارتفاع معدل الرفع المالي، أو مستوى القيود المالية يعبر عن انخفاض مستوى هذا النوع من الفائض، والعكس بالعكس، وذلك اتساقًا مع (Ramachandran et al., 2022; Carnes et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b).

المعلومات المفصح عنها كنتيجة لتحسين مستوى متابعة الشركة، على نحو قد ينتج عنه تخفيض تكاليف الوكالة، وبالتبعية تخفيض مقدار أتعاب المراجعة.

وامتدادًا للدراسات الواردة أعلاه، فقد دافع البعض (Ramachandran et al., 2022; Benjamin, 2019; Mohammadi et al., 2018; Choi et al., 2016; Griffin et al., 2010; Gul & Tsui, 1998) عن أن التأثير على قوة واتجاه علاقة مقدار أتعاب المراجعة بمستوى العناصر التالية، كل على حدة: ديون الشركة، والأصول النقدية وشبه النقدية، والنفقات البيعية والإدارية والعمومية قد يكون مشروطاً، أو يُعدل بإدارة مستوى عنصر آخر من ذات العناصر.

وتوصل (Gul & Tsui, 1998) إلى تأثير ارتفاع مستوى ديون الشركة عكسياً ومعنوياً على قوة العلاقة الطردية بين مقدار أتعاب المراجعة والتدفقات النقدية الحرة للشركات عينة الدراسة. كما خلصت دراسة (Ramachandran et al., 2022) إلى تأثير انخفاض مستوى القيود المالية<sup>(1)</sup> طردياً ومعنوياً على العلاقة الطردية المعنوية لفائض النقدية - سواءً الفائض الموجب أو السالب - بمقدار أتعاب المراجعة. وخلص (Mohammadi et al., 2018) إلى تأثير مستوى القيود المالية طردياً ومعنوياً على علاقة مستوى الاحتفاظ بالنقدية الطردية المعنوية بمقدار أتعاب المراجعة.

وفي سياق مشابه، خلص (Benjamin, 2019) إلى تأثير مستوى الاحتفاظ بالنقدية طردياً ومعنوياً على علاقة مستوى القيود المالية الطردية المعنوية بمقدار أتعاب المراجعة. كما خلص (Choi et al., 2016) إلى تأثير كل من النفقات التقديرية غير العادية الموجبة والسالبة معاً دون فصلهما، وأيضاً القيمة المطلقة لتلك النفقات، طردياً ومعنوياً على مقدار أتعاب المراجعة، فضلاً عن التوصل إلى ارتفاع مستوى معنوية تلك العلاقة الطردية بالنسبة للشركات التي تعاني قيوداً مالية. وقد اختلفت دراسة (Griffin et al., 2010) عن الدراسات الواردة أعلاه من حيث تناول التأثير المتزامن لمستويات كل من التدفقات النقدية الحرة ونمو الشركة على مقدار أتعاب المراجعة. إذ خلصت الدراسة إلى زيادة مقدار أتعاب المراجعة بكل من الشركات ذات معدلات النمو المرتفع والمنخفض والتدفقات النقدية الحرة المرتفعة. كما أوضحت النتائج تأثير مستوى ديون الشركة عكسياً ومعنوياً على قوة العلاقة الطردية السابقة.

وتؤكد نتائج (Choi et al., 2016) على تحميل مراجع الحسابات عملائه بعلاوة أتعاب أعلى للحماية ضد تهديدات مخاطر التقاضي التي قد يتعرض لها مراجع الحسابات إذا ثبت تورط شركات عملائه في ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (Real Earning Management- REM). وقد أضاف (Choi et al., 2016) أن مراجع الحسابات قد يتعامل مع تطبيق ممارسات REM عمومًا وتطبيق ممارسات إدارة النفقات الاختيارية تحديداً، وخاصة بالنسبة للشركات المقيدة ماليًا، بأنها ذات مستوى مخاطر مرتفعة، حيث قد يؤدي تطبيق تلك الممارسات إلى تقييد قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية طويلة الأجل، وبالتبعية تهديد قدرتها التنافسية.

(1) وفقاً لدراسة (Ramachandran et al., 2022) يتم تعريف القيود المالية على أنها الظروف the Frictions التي تمنع الشركة من الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات المرغوبة، مثل قيود الائتمان، وعدم القدرة على الاقتراض، وعدم القدرة على إصدار أسهم حقوق الملكية، وعدم سيولة الأصول.

وقد أوضح (Ramachandran et al., 2022; Benjamin, 2019) أنه رغم ارتفاع مستوى المخاطر المتلازمة للاحتفاظ بالنقدية، إلا أن الاحتفاظ بالنقدية قد يخفف من حدة ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي للشركات المقيدة ماليًا (Ramachandran et al., 2022; Benjamin, 2019). وعلى العكس، قد يؤدي احتفاظ الشركات ذات المستوى المنخفض من القيود المالية بمستوى مرتفع من فائض النقدية إلى زيادة حدة مشاكل الوكالة. ولذلك، فقد يعتبر مراجعو الحسابات أن احتفاظ الشركات غير المقيدة ماليًا بفائض نقدية من عوامل الخطر الإضافية. وبالتالي، يفرض علاوة أتعاب مراجعة أكبر على تلك الشركات (Ramachandran et al., 2022). وقد أشار (Griffin et al., 2010) إلى أن ارتفاع مستوى ديون الشركات ذات التدفقات النقدية الحرة قد يكون أحد أسباب تخفيض مراجعي الحسابات مستوى متابعة تلك الشركات، بما قد يؤدي بالتبعية إلى تخفيض مقدار أتعاب المراجعة. وقد يحدث العكس، حيث قد يحفز ارتفاع مستوى ديون الشركة الإدارة على تحريف قوائمها المالية لتجنب آثار انتهاكات تعهدات ديونها القائمة. وبالتالي، فإن التأثير العام للديون المرتفعة على أتعاب المراجعة ليس أحادي الاتجاه.

وقد اختصت المجموعة الثانية من الدراسات بتحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي يشملها كل من مسارات الفائض على متغيرات تابعة أخرى بخلاف أتعاب المراجعة (e.g., Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013). فعلى سبيل المثال، استهدف (Marlin & Geiger, 2015a) تحديد مدى تأثير فائض الموارد على مستوى ابتكار الشركة. وركز البعض (Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) على تحديد مدى تأثير فائض الموارد على أداء الشركات عينة الدراسة.

وقد تناول البعض الآخر (e.g., Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b) مدى تأثير فائض الموارد على نتائج الشركة من منظور كل من النظرية السلوكية ونظرية الوكالة. فمن منظور النظرية السلوكية، غالبًا ما يؤثر احتفاظ الشركة بفائض الموارد إيجابيًا على نتائجها، لأنه يوفر موارد إضافية تسمح لها بمزيد من أنشطة البحث والتطوير، والاستفادة من الفرص الخارجية. وبهذا المعنى، يمكن أن يعمل الفائض أيضًا على تسهيل التخطيط الاستراتيجي للشركة. ومن منظور النظرية السلوكية، يُعتقد بأن منفع احتفاظ الشركة بفائض الموارد تتجاوز التكاليف المترتبة على ذلك.

وعلى العكس من ذلك، ومن منظور نظرية الوكالة، فإن لفائض الموارد تأثيرًا عكسيًا على نتائج الشركة، بفقر إهدار الإدارة لتلك الموارد أو استخدامها لتحقيق مصالحها الذاتية (e.g., Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b). وفي ظل اتباع هذا المسار من التفكير، قد ينتقي لدى الإدارة الحافز على العمل بما يخدم مصلحة الشركة، وقد يفتقر ملاك الشركة إلى المعلومات اللازمة لمتابعة السلوك الإداري. وبالتالي، يمكن للمديرين تنفيذ المشروعات التي تخدم مصالحهم الشخصية، والانخراط في بناء إمبراطوريتهم داخل الشركة، أو ببساطة استخدام الموارد استخدامًا غير كفء (Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b).

وقد خلص بعض الكتاب (e.g., Agustí-Perez et al., 2020; Fang et al., 2018a & b; Wiersma, 2017; Zhong, 2012; George, 2005) إلى ارتباط فائض الموارد بعلاقة خطية -

سواء طردية، أو عكسية. بالمتغيرات التابعة التي كانت محل اهتمام هؤلاء. فقد أوضح (Guo et al., 2019; Carnes et al., 2018) أن تأثير فائض الموارد على أي من المتغيرات التابعة مشروط بدخول متغيرات معدلة على العلاقة محل الاهتمام.

وأشار بعض الكتب (e.g., Meyer and Leitner, 2019; Marlin & Geiger, 2015a & Mousa et al., 2013) إلى اختلاف تأثير المستويات المرتفعة أو المنخفضة لفائض الموارد (بمعنى اختلاف تأثير الانحراف الموجب، أو السالب لهذا الفائض) عن مستواه الطبيعي على المتغير التابع عن تأثير مستواه الطبيعي على ذات المتغير التابع، على نحو يدل على إمكانية ارتباط انحراف مستويات فائض الموارد عن مستواه الطبيعي بعلاقة غير خطية بالمتغير التابع. فعلى سبيل المثال، قد تكون علاقة فائض الموارد بالمتغير التابع علاقة طردية حتى مستوى معين من الفائض، ومع ذلك، قد تتحول تلك العلاقة إلى عكسية بعد هذا المستوى، والعكس بالعكس.

واتساقاً مع ما سبق، فقد أشار (Mousa et al., 2013; Marlin & Geiger, 2015b) إلى أن الانحراف الموجب، أو السالب لفائض الموارد عن مستوى معين يمكنه أن يؤثر طردياً على نتائج الشركة بما يؤدي إلى علاقة غير خطية، حيث يرتفع مستوى الأداء لدى كل من المستويات الأدنى والأعلى من فائض الموارد. وأوضح (Wieczorek-Kosmala & Błach, 2019) أن أي ارتفاع للفائض أو انخفاضه عن حد معين قد يمثل مشكلة للشركة، بما يؤثر سؤلاً حول المستوى الأمثل للفائض. كما أن المستوى المناسب من الفائض قد يساعد على الحد من تضارب المصالح الممكن حدوثه داخل الشركة.

وفي ذات السياق، فقد أوضح البعض (Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger., 2013) أن الاعتماد على المداخل الخطية والشرطية في تناول علاقة فائض الموارد بمتغيرات تابعة - مثل أداء الشركة والابتكار - ينقصه، أو يفترق إلى تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي يشملها أيًا من مسارات الفائض على المتغيرات التابعة. وبالتالي، يمكن الوصول لمزيد من الفهم لهذا التأثير المتزامن باستخدام طريقة أكثر شمولية، مثل المدخل التكويني Configurational Approach. ويسمح هذا المدخل بتجميع أنواع فائض الموارد الثلاثة بحسب مستواها في مجموعات، أو مسارات، لتحديد مدى تأثير مختلف تلك المسارات على المتغيرات التابعة محل الاهتمام.

وتأكيداً على ما سبق، فقد تناول بعض الباحثين (e.g., Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & Mousa et al., 2013) المتزامن لمستويات فائض الموارد على المتغيرات التابعة محل الاهتمام. فقد أشار هؤلاء الكتاب إلى مساهمة تطبيق مدخل المسارات في اختبار الكثير من العلاقات على مستوى مجموعات الشركات التي يجمعها قواسم، أو خصائص مشتركة، فضلاً عن مساهمتها في تحديد ما إذا كانت هناك مسارات معينة تؤدي إلى ذات التأثير على المتغيرات التابعة محل الاهتمام، ومدى وجود فروق معنوية لتأثير بعضها الآخر على تلك المتغيرات.

وقد خلصت نتائج (Marlin and Geiger, 2015a & b) إلى تأثير مختلف مسارات فائض الموارد طردياً على مستوى المتغير التابع، مع تفوق المسارات ذات المستويات الأعلى من الفائض من حيث تأثيرها على الأداء. وخلص (Mousa et al., 2013) إلى العكس، من حيث تأثير مختلف مسارات فائض الموارد عكسياً على مستوى المتغير التابع، كما أنه يختلف تأثير المتغير التابع بالمسارات المختلفة للفائض. أضف إلى ما سبق، فقد توصل (Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b) إلى تكافؤ<sup>(1)</sup>، أو تقارب Equifinality مدى تأثير المتغير التابع ببعض مسارات فائض الموارد، رغم اختلاف توليفة مستويات فائض الموارد التي تشملها تلك المسارات. كما خلص هؤلاء إلى اختلاف مدى تأثير المتغير التابع ببعضها الآخر. وتوصل (Agustí et al., 2022) إلى تقارب مدى تأثير المتغير التابع بجميع مسارات الفائض. وخلص (Mousa et al., 2013) إلى اختلاف مدى تأثير المتغير التابع بمختلف مسارات الفائض.

وقياساً على بعض الكتاب (e.g., Agustí et al., 2024; 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) متعددة الأبعاد لفائض الموارد تبرر أهمية الاعتماد على المدخل التكويني للمسارات لتحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات الفائض التي يشملها أي من مسارات الفائض على مقدار أتعاب المراجعة. وبالتالي، في سياق علاقة فائض الموارد بمقدار أتعاب المراجعة، يسمح استخدام المدخل التكويني بتقسيم عينة الدراسة إلى ثماني مجموعات، أو مسارات فرعية (٢= ٨، عبارة عن مستويين لكل نوع من فائض الموارد\* عدد ثلاثة أنواع من فائض الموارد)، بحيث يضم كل مسار إحدى توليفات مستويات فائض الموارد الثلاثة. ويساعد هذا المدخل على تحديد مدى وجود فروق معنوية بين هذه المسارات وبعضها البعض، كما يساهم في تحديد مدى تأثير كل منها على مقدار أتعاب المراجعة، فضلاً عن تحديد مسارات الفائض ذات التأثير المتقارب، إن وجدت، على مقدار أتعاب المراجعة.

وقد وجدت الباحثان في ضوء الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت علاقة مستويات فائض الموارد بأتعاب المراجعة أنها خلصت إلى نتائج متعارضة بشأن مدى التأثير غير المتزامن لمستويات نوع أو أكثر من فائض الموارد على أتعاب المراجعة، وذلك في ظل تناولها هذا التأثير باعتباره تأثير أحادي الاتجاه، أو تأثير خطي على مستوى عينة الدراسة ككل دون تصنيفها إلى مجموعات، أو مسارات بحسب مستويات فائض الموارد، هذا من جانب. على سبيل المثال، دراسات (Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b; Greiner et al., 2017; Naser & Hassan, 2016; Ali & Lesage, 2013).

وعلى الجانب الآخر، فقد وجدت الباحثان في ضوء الرجوع إلى الدراسات التي اعتمدت على المدخل التكويني، أنها استهدفت تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد على متغيرات تابعة بخلاف متغير مقدار أتعاب المراجعة، وأن تلك الدراسات قد استهدفت التجميع المتزامن لمستويات هذا الفائض في مسارات، يشتمل كل منها على توليفة مختلفة من مستويات الفائض لتحديد ما إذا كان تأثير مختلف تلك المسارات على المتغيرات التابعة محل الاهتمام تأثيراً خطياً ثابتاً على مستوى عينة

(1) يقصد بالتكافؤ الوصول إلى ذات التأثير على المتغير التابع من ظروف أولية مختلفة وبواسطة مجموعة متنوعة من المسارات، أو التكوينات (Marlin & Geiger, 2015b, pp. 2340).

الدراسة ككل، أم أنه تأثير غير خطي. وقد خلصت نتائج تلك الدراسات (e.g., Agustí et al., 2022; Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b) إلى أن تأثير مسارات فائض الموارد على المتغيرات التابعة ليس تأثيراً خطياً، وأنه ليس لجميع مسارات فائض الموارد التأثير ذاته على المتغيرات التابعة.

وتتوقع الباحثان في ضوء ما سبق، أن تطبيق المدخل التكويني لتقسيم عينة الدراسة إلى مسارات تختلف فيما بينها من حيث توليفات مستويات فائض الموارد التي يشملها كل من تلك المسارات قد يلقي الضوء على أن تأثير مستويات الفائض على مقدار أتعاب المراجعة ليس تأثيراً خطياً، وأن التأثير على مقدار أتعاب المراجعة قد يختلف باختلاف توليفة مستويات الفائض التي يشملها كل مسار من تلك المسارات، وأن هذا التأثير لن يظل ثابتاً على مستوى عينة الدراسة ككل. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

**الفرض الأول للبحث: توجد علاقة غير خطية بين مستويات فائض الموارد ومقدار أتعاب المراجعة على مستوى عينة الدراسة ككل**

واستكمالاً لما سبق، وإلى جانب توصل البعض (Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b) إلى أن تأثير مسارات فائض الموارد على المتغيرات التابعة محل الاهتمام ليس تأثيراً خطياً، فقد خلص بعض الباحثين (Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b) إلى تكافؤ، أو تقارب Equifinality واحد، أو أكثر من مسارات الفائض من حيث تأثيرها على المتغير التابع، وذلك رغم اختلاف توليفات مستويات فائض الموارد التي تشملها تلك المسارات. وقد يلقي هذا الضوء على مختلف توليفات مستويات فائض الموارد التي يمكن استخدامها لتحقيق ذات التأثير على المتغير التابع، أو الوصول إلى نفس النتائج. وتتوقع الباحثان في ضوء ما سبق، وجود احتمال بإمكانية تقارب مقدار أتعاب المراجعة على مستوى بعض مسارات الفائض، وذلك رغم اختلاف توليفات مستويات فائض الموارد التي تشملها تلك المسارات. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي الثاني للبحث على النحو التالي:

**الفرض الرئيسي الثاني للبحث: تتقارب بعض مسارات الفائض من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة، وذلك رغم اختلاف توليفات مستويات فائض الموارد التي تشملها تلك المسارات**

واستكمالاً لما سبق، فقد أوضح (Geiger et al., 2019) أن احتفاظ إدارة الشركة بمستويات مرتفعة من فائض الموارد المتاحة و/أو فائض الموارد المستوعبة، خاصة إذا كان ذلك مصحوباً بانخفاض مستوى فائض الموارد المحتملة قد يدفعها نحو إساءة استخدامها لتلك الأصول، أو يدفعها نحو تحويلها بسهولة إلى أنشطة تمدها بامتيازات خاصة على حساب قيمة الشركة، وذلك إلى جانب زيادة احتمال توجيهها لتلك السيولة في استثمارات غير مبررة اقتصادياً، وبالتالي زيادة احتمال تطبيقها لممارسات التلاعب بالأرباح لإخفاء الأداء المالي الضعيف الناشئ عن إساءة استخدامها لتلك الأصول، وخاصة إذا كانت ضوابط الرقابة الداخلية داخل الشركة غير كافية للحد من تلك الممارسات.

وفي سياق مشابه، فقد أشار (Benjamin, 2019) إلى أن ارتفاع مستوى ديون الشركة قد يؤدي إلى تفاقم مخاطر الفشل المالي لعميل المراجعة على نحو يؤدي إلى زيادة مخاطر أعمال مراجع الحسابات، وبالتالي زيادة مقدار أتعاب المراجعة. وأضاف (Mohammadi et al., 2018; Smith et



(al., 2021) أن مراجع الحسابات قد يفرض على عميله أتعاباً أعلى تتناسب مع كل من المخاطر المتزايدة لاحتمال إساءة إدارة شركة عميله تخصيصها لفائض النقدية، وعبء العمل الأكبر المطلوب لتوثيق أي جهود للإدارة لتطبيقها ممارسات التلاعب في الأرباح لإخفاء الأداء المالي الضعيف، خاصة إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية غير كافية للحد من تلك الممارسات.

وتتوقع الباحثان في ضوء ما سبق، بأن ارتفاع مستويات فائض الموارد المتاحة و/أو فائض الموارد المستوعبة المصحوب بانخفاض مستويات الموارد المحتملة، -والممكن حدوثه على مستوى شركات عملاء مراجع الحسابات في حالة اقتران ارتفاع مستوى فائض النقدية و/أو تطبيق الإدارة للممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح بارتفاع مستويات ديون تلك الشركات-، قد يكون من أسباب تحميل مراجع الحسابات لعملائه بتلك الشركات بمقدار أتعاب مراجعة أعلى تتناسب طردياً مع الآتي: ارتفاع مستوى خطر أعماله الناتج عن زيادة احتمال تعرض عميله للفشل المالي، وارتفاع مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية الناتج عن زيادة احتمال إساءة استخدام إدارة شركة عميله لفائض الموارد النقدية و/أو زيادة احتمال تطبيقها انتهازيًا لممارسات إدارة الأرباح، خاصة إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية غير كافية للحد من تلك الممارسات. بالإضافة إلى زيادة جهود المراجعة المطلوبة لتوثيق أي تلاعب للإدارة لتطبيق الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح لإخفاء الأداء المالي الضعيف للشركة.

وبالتالي، تتوقع الباحثان تقارب التأثير لمسارات الفائض التي تشمل مستويات مرتفعة إلى معتدلة من فائض الموارد الداخلية ومستويات منخفضة من فائض الموارد المحتملة على مقدار أتعاب المراجعة. وتنعكس المستويات السابقة للفائض في المسارات التي تضم المستويات التالية: المستويات المرتفعة من فائض الموارد الداخلية والمستويات المنخفضة من فائض الموارد المحتملة. والمستويات المرتفعة من فائض الموارد المتاحة والمستويات المنخفضة من فائض الموارد المحتملة والمستوعبة. والمستويات المرتفعة من فائض الموارد المستوعبة والمستويات المنخفضة من فائض الموارد المتاحة والمحملة. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثاني للبحث كفرض اتجاهي، وذلك على النحو التالي:

**الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثاني للبحث: يتحمل عملاء شركات المراجعة ذات المسارات التي تنطوي على مستويات مرتفعة إلى معتدلة من فائض الموارد الداخلية ومستويات منخفضة من فائض الموارد المحتملة بمقدار أعلى من أتعاب المراجعة**

وإضافة إلى ما سبق، تتوقع الباحثان أن احتفاظ إدارة الشركات بمستويات معتدلة إلى منخفضة من فائض الموارد الداخلية المصحوب بمستويات مرتفعة من فائض الموارد المحتملة قد يكون من أسباب تخفيض مراجعي الحسابات لمستوى متابعة تلك الشركات، وبالتالي، تخفيض مقدار أتعاب المراجعة لشركات عملائه ممن لديهم تلك المستويات المتزامنة من فائض الموارد. وفي سياق مشابه، فقد أشار بعض الباحثين (Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a) إلى مساهمة المستويات الأعلى من فائض الموارد المحتملة في تحسين أداء الشركة. وعلى العكس من فائض الموارد المتاحة والمستوعبة، ينخفض احتمال أن ينتج عن فائض الموارد المحتملة مشاكل في الوكالة. وبالتالي، فإن احتفاظ الشركات بمستويات مرتفعة من فائض الموارد المحتملة، خاصة إذا كان ذلك مصحوباً باحتفاظ

الشركة بمستويات مرتفعة من فائض الموارد المتاحة، أو المستوعبة، قد يكون أحد أسباب تخفيض مراجعي الحسابات لمستوى متابعة تلك الشركات.

وبالتالي، تتوقع الباحثان تقارب التأثير العكسي للمستويات المعتدلة إلى منخفضة لفائض الموارد الداخلية والمستويات المرتفعة لفائض الموارد المحتملة على مقدار أتعاب المراجعة. وتنعكس المستويات المعتدلة إلى المنخفضة لفائض الموارد الداخلية والمرتفعة لفائض الموارد المحتملة في المسارات ذات المستويات التالية: المستويات المنخفضة من فائض الموارد الداخلية والمستويات المرتفعة من فائض الموارد المحتملة. ومسار المستويات المنخفضة من فائض الموارد المتاحة والمستويات المرتفعة من فائض الموارد المستوعبة والمحملة. والمستويات المنخفضة من فائض الموارد المستوعبة والمستويات المرتفعة من فائض الموارد المتاحة والمحملة. وبالتالي، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني للبحث كفرض اتجاهاً على النحو التالي:

**الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني للبحث:** يتحمل عملاء شركات المراجعة ذات المسارات التي تنطوي على مستويات معتدلة إلى منخفضة من فائض الموارد الداخلية ومستويات مرتفعة من فائض الموارد المحتملة بمقدار أقل من أتعاب المراجعة

واستكمالاً لما سبق، تتوقع الباحثان بأن الاحتفاظ المتزامن لإدارة شركة عميل المراجعة بمستويات مرتفعة، أو منخفضة من أنواع فائض الموارد الثلاثة قد يؤثر طردياً ومعنوياً على مقدار أتعاب المراجعة. فمن جانب، فإن زيادة مقدرة إدارة الشركة على الحصول على احتياجاتها من التمويل من مصادر التمويل الخارجية المصحوب باحتفاظها بأصول عالية السيولة قد يدفعها نحو توجيه تلك السيولة إلى استثمارات غير مبررة اقتصادياً، أو يدفعها نحو تحويلها بسهولة إلى أنشطة تمددها بامتيازات خاصة على حساب قيمة الشركة، وبالتالي زيادة احتمال تطبيقها لممارسات التلاعب بالأرباح لإخفاء الأداء المالي الضعيف الناشئ عن إساءة استخدامها لموارد الشركة، وخاصة إذا كانت ضوابط الرقابة الداخلية داخل الشركة غير كافية للحد من تلك الممارسات.

وعلى الجانب الآخر، قد ينتج عن الانخفاض المتزامن لمستويات أنواع الفائض الثلاثة تقييد مقدرة إدارة الشركة على تبني خيارات استراتيجية لصالح الشركة، وعدم تمكينها من التكيف مع مؤثرات بيئتها الداخلية والخارجية، وتراجع مقدرتها على الاستجابة لعوامل الخطر الحالية والمستقبلية التي تعمل في ظلها الشركة، على نحو قد ينتج عنه تدريجياً، خاصة إذا طال أمد هذا الانخفاض، تراجع في أدائها المالي كنتيجة لانخفاض حصتها السوقية وضعف قدرتها التنافسية. وفي ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثاني للبحث في صورته الاتجاهية، وذلك على النحو التالي:

**الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثاني:** يتحمل عملاء شركات المراجعة التي تحتفظ بالتزامن بمستويات مرتفعة، أو منخفضة من أنواع فائض الموارد الثلاثة بمقدار أعلى من أتعاب المراجعة.

### ٣- الدراسة التطبيقية

تستهدف هذه الجزئية من البحث عرض منهجية الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فرضي البحث الرئيسيين وفرعيات الفرض الثاني. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ستعرض الباحثان كلا من؛ أهداف

الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، وتحليل نتائج البحث، وذلك على النحو التالي:

#### أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية تحليل علاقة مختلف مسارات فائض الموارد كمتغيرات مستقلة بمقدار أتعاب مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية لعينة من الشركات المصرية كمتغير تابع. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال اختبار فرضي البحث الرئيسيين، وتحديد مدى تحقق العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل اهتمام البحث الحالي.

#### مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية. وتتكون عينة الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر إي جي إكس 100 EGX وفقاً لموقع مباشر مصر في تاريخ ١٩ ابريل ٢٠٢٤، والتي أفصحت عن قوائمها المالية المستقلة، وتقارير المراجعة المرفقة، ومحاضر الجمعية العمومية العادية عبر مواقعها على الانترنت، وموقع مباشر مصر، وموقع البورصة المصرية خلال الفترة محل اهتمام الدراسة الحالية، وهي الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٢٣. وقد تم مراعاة الاعتبارات التالية عند اختيار عينة الدراسة: (أ) استبعاد الشركات التي تم تقويم العناصر الواردة بقوائمها المالية بعملة أجنبية. (ب) استبعاد قطاع المرافق نظراً لإحتوائه على شركة واحدة فقط (شركة غاز مصر). (ج) استبعاد مشاهدات الشركات التي لا تتضمن قيماً لإيرادات المبيعات. (د) استبعاد المؤسسات المالية من عينة الدراسة نظراً لاختلاف عملياتها التشغيلية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي يتعين إعداد قوائمها المالية في ظل الالتزام بها، وذلك تشبيهاً مع البعض (e.g., Gutierrez et al., 2018; Farhana & Basri, 2017; Yeh et al., 2014).

وقد بلغ إجمالي عدد الشركات الداخلة في العينة بعد استبعاد المؤسسات المالية (٨٠) شركة، بإجمالي مشاهدات خلال الفترة محل إهتمام الدراسة الحالية قدرها (١٢٨٠) مشاهدة (عبارة عن عدد ٨٠ شركة \* ١٦ سنة)، ولكن تم استبعاد عدد (٦٨٢) مشاهدة من العينة نظراً لافتقادها إلى البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، أو بسبب مقابلتها لأحد معايير استبعادها من العينة، بالإضافة إلى استبعاد عدد (٩٧) مشاهدة لإحتوائها على قيم متطرفة. وقد تم التخلص من القيم المتطرفة Outliers للمتغيرات بالتأشير على أمر Outliers بالقائمة المنسدلة من أمر Analyze باستخدام المسار التالي بالبرنامج الإحصائي SPSS (Analyze→ Descriptive Statistics→ Explore→ Statistics) ليصبح حجم العينة النهائي عدد (٥٠١) مشاهدة.

#### أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

استخدمت الباحثتان برنامج SPSS الإصدار السادس والعشرين لإجراء التحليل الإحصائي اللازم للبيانات الفعلية التي تم تجميعها من القوائم المالية، وتقارير المراجعة الصادرة بشأنها، ومحاضر الجمعية العمومية العادية للشركات عينة الدراسة لاختبار فرضي البحث. ونظراً لأن البحث الحالي يستهدف تناول مدى التأثير المتزامن لمستويات موارد الفائض على مقدار أتعاب المراجعة. واتساقاً مع دراسات (Agustí et al., 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b;

(Mousa et al., 2013)، فقد استخدمت الباحثتان لتحقيق هذا الهدف تحليل ANOVA، وذلك لتحديد ما إذا كان مدخل تحليل الكتلة، أو ما يطلق عليه مدخل التحليل العنقودي Cluster Analysis قد يُنتج مسارات مختلفة لمستويات فائض الموارد، لاستخدامها لأغراض الدراسة الحالية كمتغيرات مستقلة، وتحديد مدى وجود فروق معنوية عبر مختلف مسارات الفائض على مستوى عينة الدراسة ككل. وقد تم بعد ذلك استخدام تحليل ANCOVA لتحديد مدى وجود فروق معنوية في مقدار أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات الفائض، وذلك في ظل التحكم في مجموعة المتغيرات الرقابية المستخدمة في البحث الحالي. وقد استخدمت الباحثتان أيضاً نماذج تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS) Method لقياس مستويات فائض الموارد باستخدام بواقي نماذج الانحدار التي تم تقديرها لهذا الغرض.

### قياس متغيرات الدراسة

اتساقاً مع (Ramachandran et al., 2022; Fang et al., 2018b; Greiner et al., 2010; Griffin et al., 2017) تم قياس مقدار أتعاب المراجعة كمتغير تابع باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمقدار أتعاب المراجعة التي تدفعها الشركة مقابل خدمات المراجعة المالية، وذلك كما وردت بمحاضر اجتماعات الجمعية العمومية العادية للشركات عينة الدراسة الحالية. وقد اعتمدت الباحثتان لقياس متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في مسارات فائض الموارد على تكوين كل مسار منفرداً باستخدام إحدى توليفات، أو تكوينات مستويات فائض الموارد غير المستوعبة، والمستوعبة، والمحتملة. وقد اعتمد البعض (Agustí et al., 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a) و**(b)** لأغراض القياس المتزامن لمستويات فائض الموارد الثلاثة على قيم النسب المالية التي اقترحتها هؤلاء لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، استخدم**(b)** (Marlin and Geiger, 2015a) النسب المالية التالية لقياس مستويات فائض الموارد: نسبة الاحتفاظ بالنقدية، مقاسة بنسبة الأصول النقدية وشبه النقدية إلى إجمالي الأصول لقياس فائض الموارد المتاحة. ومعدل الرفع المالي، مقاساً بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول لقياس فائض الموارد المحتملة. ونسبة المصروفات البيعية والمصروفات الإدارية والعاملة إلى المبيعات لقياس فائض الموارد المستوعبة.

وقد اعتمد (Mousa et al., 2013) لذات الغرض على قياس مقدار الفرق بين المستوى الفعلي لتلك الموارد ومتوسطها على مستوى الصناعة لتحديد مقدار انحراف المستويات الفعلية لفائض الموارد عن مستوياتها الطبيعية. وقد اتجه (Ramachandran et al., 2022; Lee & Lim, 2021; Smith et al., 2021; Xiao et al., 2021; Zhang et al., 2021; Gleason et al., 2017; Mousa et al., 2013; Anderson et al., 2007) لأغراض القياس غير المتزامن لمستويات أي من أنواع الفائض الثلاثة نحو الاعتماد على مدى انحراف مستواه الفعلي عن مستواه الطبيعي. وقد اعتمد (Ramachandran et al., 2022; Lee & Lim, 2021; Smith et al., 2021; Xiao et al., 2021; Zhang et al., 2021; Gleason et al., 2017; Anderson et al., 2007) بواقي نماذج الانحدار المقترح استخدمها بتلك الدراسات لقياس مدى انحراف المستوى الفعلي لأي من أنواع الفائض عن مستواه الطبيعي.

وتمشيًا مع دراسات (Ramachandran et al., 2022; Lee & Lim, 2021; Smith et al., 2021; Xiao et al., 2021; Zhang et al., 2021; Gleason et al., 2017; Anderson et al., 2007) فقد اعتمدت الباحثتان على بواقي نماذج الانحدار الواردة أدناه والمقترح استخدمها بدراستي (Zhang et al., 2021; Anderson et al., 2003). واتساقًا مع دراسة (Zhang et al., 2021) تم قياس مدى انحراف المستوى الفعلي لفائض الموارد المتاحة عن مستواها الطبيعي ببواقي نموذج الانحدار التالي:

$$\text{Cashratio}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{Lev}_{it} + \beta_3 \text{Turnover}_{it} + \beta_4 \text{CFOratio}_{it} + \beta_5 \text{Growth}_{it} + \beta_6 \text{Div}_{it} + \sum \text{Year} + \sum \text{Industry} + \epsilon_{it}$$

ويعبر متغير  $\text{Cashratio}_{it}$  عن النقدية وما يعادلها مقياسًا بنسبة النقدية وما يعادلها إلى صافي الأصول (تم حساب صافي الأصول بطرح النقدية وما يعادلها من إجمالي الأصول) للشركة في السنة. ويعبر متغير  $\text{Size}$  عن حجم الشركة مقياسًا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ويشير متغير  $\text{Lev}$  إلى معدل الرفع المالي، مقياسًا بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ويعبر متغير  $\text{Turnover}$  عن معدل دوران الأصول مقياسًا بنسبة صافي إيرادات المبيعات إلى إجمالي الأصول. ويشير متغير  $\text{CFOratio}$  إلى معدل التدفقات النقدية التشغيلية مقياسًا بنسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول، كما يعبر متغير  $\text{Growth}$  عن معدل نمو المبيعات<sup>(1)</sup> مقياسًا بمقدار تغير مبيعات العام الحالي عن العام الماضي منسوبًا إلى مبيعات العام الماضي. ويشير متغير  $\text{Div}$  إلى مدفوعات التوزيعات النقدية للشركة مقياسًا بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح سنوية، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك، ويعبر متغيري  $\sum \text{Year} + \sum \text{Industry}$  عن التأثيرات الثابتة للصناعة والعام المالي، على التوالي، ويعبر  $\epsilon_{it}$  عن بواقي نموذج الانحدار.

وتم قياس مدى انحراف المستوى الفعلي لفائض الموارد المستوعبة عن مستواه الطبيعي ببواقي نموذج الانحدار التالي المقترح بدراسة (Anderson et al., 2003):

$$\text{SG\&A}_{it}/\text{Sales ratio}_{it-1} = \alpha_1 (1/\text{SALES}_{it-1}) + (\text{SALES}_{it}/\text{SALES}_{it-1}) + (\text{SALES}_{it}/\text{SALES}_{it-1}) * \text{Sales-Decrease-Dummy}_{it} + \epsilon_{it}$$

ويشير متغير  $\text{SG\&A}_{it}/\text{Sales ratio}_{it-1}$  إلى نسبة المصروفات البيعية، والإدارية، والعملة للعام الحالي إلى مبيعات العام السابق. ويعبر متغير  $\text{Sales-Decrease-Dummy}$  عن مقدار الإنخفاض في المبيعات، مقياسًا بمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا انخفضت المبيعات في الفترة الحالية مقارنة بالمبيعات في الفترة السابقة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

وقد تم قياس مدى انحراف المستوى الفعلي لفائض الموارد المحتملة عن مستواه ببواقي نموذج الانحدار التالي المقترح بدراسة (Zhang et al., 2021):

(1) تم قياس معدل نمو المبيعات  $\text{Growth}_{it}$  وفقًا لطريقة القياس المقترحة بدراسة (Fang et al., 2018b).

$$Lev_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Cashratio_{it} + \alpha_2 Size_{it} + \alpha_3 Growth_{it} + \alpha_4 Fix_{it} + \alpha_5 Decebit_{it} + \sum Year + \sum Industry + \epsilon_{it}$$

ويعبر متغير  $Fix_{it}$  عن نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، ويشير متغير  $Decebit_{it}$  إلى معدل الرفع التشغيلي<sup>(2)</sup>، مقاساً بنسبة المصروفات الإدارية والبيعية والعمامة/إجمالي الأصول.

واتباعاً لطريقة القياس المستخدمة في دراسات (Agustí et al., 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) لفائض الموارد التي يشملها كل من مسارات الفائض باستخدام مدخل التحليل العنقودي، فقد اعتمدت الباحثتان في الدراسة الحالية على تقسيم بواقى نماذج الانحدار المستخدمة لقياس مستويات فائض الموارد المتاحة والمستوعبة، كل على حدة، إلى بواقى موجبة لقياس المستويات المرتفعة من الفائض، وبواقى سالبة لقياس المستويات المنخفضة من الفائض. وعلى العكس، تم استخدام البواقى الموجبة لقياس المستويات المنخفضة من فائض الموارد المحتملة واستخدام البواقى السالبة لقياس المستويات المرتفعة من هذا الفائض.

وقد تم قياس المسار الأول لفائض الموارد (↑، ↑، ↑) باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد إذا كان لدى شركة عميل المراجعة مستويات مرتفعة من أنواع فائض الموارد الثلاثة. بعبارة أخرى، يكون لدى الشركة مستويات مرتفعة من: الأصول النقدية وشبه النقدية، والقدرة على اقتراض الديون مستقبلاً، والنفقات التقديرية، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وتم قياس المسار الثاني (↑، ↑، ↓) باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود مستويات مرتفعة (منخفضة) من فائض الموارد المتاحة والمحتملة (المستوعبة) لدى الشركة. وتم قياس المسار الثالث (↑، ↓، ↓)، باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد إذا كان لدى الشركة مستويات مرتفعة (منخفضة) من فائض الموارد المتاحة (المستوعبة) والمحتملة (المستوعبة) ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وتم قياس المسار الرابع (↓، ↓، ↓) باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة امتلاك الشركة لمستويات منخفضة من فائض الموارد الثلاثة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

وقد تم قياس المسار الخامس (↓، ↑، ↑) باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد إذا كان لدى الشركة مستويات مرتفعة (منخفضة) من فائض الموارد المستوعبة والمحتملة (المتاحة)، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وتم قياس المسار السادس (↓، ↓، ↑) باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة امتلاك الشركة لمستويات مرتفعة (منخفضة) من فائض الموارد المستوعبة (المتاحة والمحتملة)، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وتم قياس المسار السابع (↑، ↓، ↑) باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود مستويات مرتفعة (منخفضة) من فائض الموارد المتاحة والمستوعبة (المستوعبة) لدى الشركة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وتم قياس المسار الثامن (↓، ↑، ↓) باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة امتلاك الشركة مستويات مرتفعة (منخفضة) من فائض الموارد المحتملة (المتاحة وغير المستوعبة)، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

<sup>(2)</sup> تم قياس متغير معدل الرفع التشغيلي  $Decebit_{it}$  وفقاً لطريقة القياس المقترحة بدراسة (Jiao et al., 2019).

وقد تم استخدام المتغيرات الرقابية في الدراسة الحالية، وذلك تمثيلاً مع الدراسات (Ramachandran et al., 2022; Barua et al., 2019; Benjamin, 2019; Gleason et al., 2017; Choi et al., 2016) التي تناولت تأثير تلك المتغيرات على مقدار أتعاب المراجعة وهي: حجم الشركة، مقياساً بلوغاً إجمالي الأصول، ومدى تعرض الشركة لصافي خسائر، مقياساً بمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة تعرض الشركة لخسائر ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك، ومعدل العائد على الأصول مقياساً بصافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول.

كما تم استخدام عدد خمسة متغيرات لقياس التأثيرات الثابتة لنوع خدمات المراجعة التي خضعت لها المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات عينة الدراسة، مقياساً بمتغيرات وهمية، بحيث تأخذ تلك المتغيرات، كل على حدة، القيمة واحد في حالة تقديم خدمات المراجعة من جانب: منشأة للمحاسبة والمراجعة تنتمي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة Big Four، أو منشأة للمحاسبة والمراجعة لا تنتمي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة، أو الجهاز المركزي للمحاسبات، أو اثنين أو أكثر من منشآت المحاسبة والمراجعة، أو إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة والجهاز المركزي للمحاسبات، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

#### ٤- تحليل نتائج البحث

##### ٤-١- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (١) بيانات الإحصاءات الوصفية وتحليل الارتباط للمتغيرات المستخدمة في الدراسة. إذ تتضمن البيانات الواردة بالجدول السابق قيم الوسط الحسابي لتلك المتغيرات، وقيم انحرافها المعياري عن متوسط العينة، واتجاه ومستوى معنوية علاقة الارتباط بين تلك المتغيرات. وقد تبين في ضوء الرجوع إلى المعلومات الواردة بالجدول السابق، تجاوز قيمة الانحراف المعياري لقيمة الوسط الحسابي لبعض متغيرات الدراسة، على نحو يشير إلى التفاوت في قيم تلك المتغيرات بين شركات العينة وتشنتها وهو وضع طبيعي لعينة كبيرة ذات أحجام مختلفة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ بلغت قيمة الوسط الحسابي (الانحراف المعياري) لمتغيرات نسبة الاحتفاظ بالنقدية ٠,٠٩٥٥ (٠,١٠٢)، ونسبة المصروفات البيعية، والإدارية، والعامية إلى المبيعات ٠,١٣٦ (٠,١٥)، وبواقي معادلة انحدار نسبة المصروفات البيعية والإدارية والعامية إلى المبيعات ٠,٠٤٢ (٠,٧٦٥)، وبواقي معادلة انحدار نسبة الرفع المالي - ٠,٠٢٨ (٠,٨١٥). وعلى العكس مما سبق، فقد انخفضت قيمة الانحراف المعياري عن قيمة الوسط الحسابي لبعض المتغيرات على نحو يعكس ارتفاع مستوى التجانس في قيم تلك المتغيرات على مستوى الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (الانحراف المعياري) لمتغيرات معدل الرفع المالي ٠,٤٥٥ (٠,٢)، وحجم الشركة ٢١,٠٤ (١,٥١)، ولوغاريتم الأتعاب ١١,٨ (٠,٩٠٧).

ويحتوى الجدول التالي أيضاً على نتائج تحليل الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة. وفي ضوء الرجوع إلى المعلومات الواردة بهذا الجدول يلاحظ ارتفاع مستوى معنوية علاقة الارتباط الطردية لمتغير لوجاريتم الأتعاب بمتغيرات: نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة المصروفات البيعية،

والإدارية، والعامّة إلى المبيعات، وبواقى معادلة انحدار نسبة المصروفات البيعية، والادارية، والعامّة، وحجم الشركة، وخضوع القوائم المالية لشركات العينة للمراجعة من جانب إحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة، وخضوع القوائم المالية لشركات العينة لعملية مراجعة مشتركة. وارتفاع مستوى معنوية علاقة الارتباط العكسية لمتغير لوغاريتم الأتعاب بخضوع القوائم المالية لشركات العينة للمراجعة من جانب إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة صغيرة الحجم ومدى تحقيق شركات العينة لخسائر.

وبالنسبة للمتغيرات الرقابية، تتسق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات، من حيث تأثير المتغيرات التالية طرديًا ومعنويًا على مقدار أتعاب المراجعة: حجم الشركة (Ramachandran et al., 2022; Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Benjamin, 2019; Fang et al., 2018b; Mohammadi et al., 2018; Gleason et al., 2017; Choi et al., 2016; Kim et al., 2012; Gul and Tsui, 1997) وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي إليها مراجع الحسابات (Ramachandran et al., 2022; Gleason et al., 2017; Choi et al., 2016; Kim et al., 2012) وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسات (Ramachandran et al., 2022; Smith et al., 2021; Benjamin, 2019; Gleason et al., 2017; Choi et al., 2016; Kim et al., 2012)، من حيث توصل تلك الدراسات إلى ارتباط مقدار أتعاب المراجعة طرديًا ومعنويًا بتحقيق الشركة لخسائر في العام الحالي.

جدول رقم (1): الاحصاء الوصفي وتحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

رقم المتغير	اسم المتغير	Mean	SD	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١	نسبة الاحتفاظ بالتقنية	٠٠٠٩٥٥	٠٠١٠٢															
٢	نسبة تبون إلى إجمالي الأصول	٠٠٤٥٥	٠٠٢															
٣	نسبة المصروفات البيعية، والادارية، والعامّة إلى مبيعات العام السابق	٠٠١٣٦	٠٠١٥															
٤	بواقى معادلة انحدار نسبة الاحتفاظ بالتقنية	٠٠٠٤٢	٠٠٧٦٥															
٥	بواقى معادلة انحدار نسبة المصروفات البيعية، والادارية، والعامّة إلى مبيعات العام السابق	٠٠٠٣٩	٠٠٢٩٢															
٦	بواقى معادلة انحدار معدل الرفع	٠٠٠٢٨	٠٠٨١٥															



د/ أمينة نمير ود/ داليدا الدوياتي تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي تشملها مسارات

المالي	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
حجم الشركة	٢١,٠٠٤	١١,٨٠٧	٠,٢٩٤	٠,٤٩٨	٠,٠٠١	٠,٠١٢	٠,٠٣٤	٠,٠٣٤	٠,٠١١
لوغاريتم الالتغاب	٠,٠٠٧	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
مراجعة من جانب Big Four	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
مراجعة من جانب مشاة صغيرة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
مراجعة من جانب الجهاز المركزي	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
مراجعة مشتركة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
مراجعة مزدوجة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
Loss	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
ROA	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

\*\* و\* تشيران إلى أن معاملات الارتباط معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، ٠,٠١، ٠,٠٥ على الترتيب

ويعرض الجدول رقم (٢) نتائج تحليل ANOVA لمسارات فائض الموارد الثمانية. وقد نتج عن تطبيق مدخل التحليل العنقودي لجميع شركات عينة الدراسة في عدد ثمانية مسارات لموارد الفائض. وكما هو وارد بالجدول رقم (٢) فقد ترواحت أحجام تلك المسارات ما بين عدد ٣١ مشاهدة في المسار الثاني للفائض وعدد ١١٤ مشاهدة في المسار الخامس للفائض. ويتضح في ضوء الرجوع إلى نتائج تحليل ANOVA الواردة بالجدول رقم (٢) وجود فروق معنوية بين متوسطات مستويات فائض الموارد مقاسة ببواقي نماذج الانحدار عبر مختلف مسارات الفائض. وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، حيث انخفضت قيمة p.value لاختبار Levene لمستويات فائض الموارد عن نسبة ٥٪، حيث يتاح هذا الاختبار من خلال تحليل ANOVA لتحديد مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات متغيرات الدراسة عبر متغير الدراسة التابع. فعلى سبيل المثال، فقد ارتفع متوسط بواقي معادلة انحدار نسبة الاحتفاظ بالنقدية (متوسط بواقي معادلة انحدار معدل الرفع المالي) و(متوسط بواقي معادلة انحدار نسبة المصروفات البيعية، والإدارية، والعمامة إلى مبيعات العام السابق) بالشركات التي تنتمي إلى المسارات الثاني، والأول، والثالث (الرابع، والثالث، والسابع) و(السابع، والأول، والسادس) وذلك مقارنة بمتوسط تلك البواقي في الشركات التي تنتمي إلى بقية المسارات.

وتتفق تلك النتائج مع نتائج الإحصاء الوصفي الواردة بالجدول رقم (١) والتي بينت وجود تفاوت في قيم متوسطات تلك المتغيرات وتشنتها عبر شركات العينة. وفي ضوء الرجوع إلى نتائج تحليل

ANOVA الواردة بذات الجدول أيضاً يلاحظ وجود فروق معنوية بين متوسطات جميع المتغيرات الرقابية عبر مختلف مسارات الفائض، باستثناء متغير خضوع القوائم المالية لشركات العينة للمراجعة من جانب الجهاز المركزي للمحاسبات.

ويتضح في ضوء الرجوع إلى المعلومات الواردة بالجدول رقم (٢) انحراف مستوى فائض الموارد المتاحة عن مستواه الطبيعي في الشركات ذات المسارات الأول، والثاني، والثالث، وانحراف مستوى فائض الموارد المحتملة عن مستواه الطبيعي في الشركات ذات المسارات الرابع، والثالث، والسابع، وانحراف مستوى فائض الموارد المستوعبة عن مستواه الطبيعي في الشركات ذات المسارات السابع والأول والسادس. وبالتالي، يتبين من المعلومات الواردة بالجدول السابق وجود فروق معنوية في متوسطات المتغيرات المستخدمة لقياس فائض الموارد عبر مختلف مسارات الفائض، على نحو يشير إلى أن تطبيق مدخل التحليل العنقودي قد أظهر وجود فروق معنوية في مستويات مختلف أنواع فائض الموارد عبر مسارات الفائض الثمانية.

جدول رقم (٢): مقارنة متوسطات مسارات فائض الموارد وفقاً للبواقى ونتائج الاختبارات الخاصة بالانحرافات المعنوية

المتغير	المسار الأول	المسار الثاني	المسار الثالث	المسار الرابع	المسار الخامس	المسار السادس	المسار السابع	المسار الثامن	F	مقارنات متوسطات المسارات *
نسبة الاحتفاظ بالنقدية	٠,٢	٠,٢٢٣	٠,١٩	٠,٠٣٩	٠,٠٥٣	٠,٠٣٨	٠,١	٠,٠	٥٥,٠٨*	<١<٢ <٧<٣ <٨<٥ ٦<٤
نسبة ديون إلى إجمالي الأصول	٠,٣	٠,٣	٠,٥٦	٠,٦١	٠,٣٣	٠,٥٨	٠,٥	٠,٢	٥٩,٠٩*	<٦<٤ <٧<٣ <٥<٨ ٨<٢
نسبة المصروفات البيعية، والإدارية، والعامّة إلى مبيعات العام السابق	٠,٢٢	٠,٠٧	٠,٠٩٦	٠,١٢	٠,١٥	٠,١٨	٠,٢	٠,١	٤١,٠٥*	<١<٧ <٥<٦ <٨<٤ ٢<٣
بواقى معادلة انحدار نسبة	٠,٧١٩	٠,٧٣٦	٠,٦٧٢	-	-	-	٠,٤٨٢	٠,٤٤٨	٦٤,٠٤*	<١<٢ <٧<٣ <٨<٤ ٥<٦

د/ أمينة نمير ود/ داليدا الدوياتي تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي تشملها مسارات

المتغيرات	المسار الأول	المسار الثاني	المسار الثالث	المسار الرابع	المسار الخامس	المسار السادس	المسار السابع	المسار الثامن	F	مقارنات متوسطة المسارات *
الاحتفاظ بالنقدية										
بواقي معادلة انحدار معدل الرفع المالي	٠,٧-	- ٠,٥٠٥	٠,٦٨٧	٠,٧٦٤	- ٠,٧١٩	٠,٥٤٢	٠,٦٠٣	- ٠,٧٤٦	١٥٠ *٤	<٣<٤ <٦<٧ <١<٢ ٨<٥
بواقي معادلة انحدار نسبة المصروفات البيعية، والإدارية، والعامة إلى مبيعات العام السابق	٠,١٧٨	- ٠,١٠٢	- ٠,٢٢-	- ٠,١٣-	٠,١٣٦	٠,١٦٧	٠,١٨٧	- ٠,١٧٧	٢٨, *٩٣	<١<٧ <٥<٦ <٤<٢ ٨<٣
حجم الشركة	٢١,٣	٢٠,٩٦	٢١,٢٧	٢٠,٤٩	٢١,٠٤	٢١,٢٨	٢١,٥٣	٢٠,٤٨	٤,٢ *٧	<١<٧ <٣<٦ <٢<٥ ٨<٤
مراجعة من جانب Big Four	٠,٣٥	٠,٠٣	٠,٢٩	٠,١	٠,٣٢	٠,٥٥	٠,٣٣	٠,١٤	٨,٥ *٣	<١<٦ <٥<٧ <٨<٣ ٢<٤
مراجعة من جانب منشأة صغيرة	٠,٣٥	٠,٥٥	٠,٤٢	٠,٦	٠,٤٦	٠,٢٣	٠,٤٩	٠,٦٠٩	٤,٤ *٥	<٨<٤ <٧<٢ <٣<٥ ٦<١
مراجعة من جانب الجهاز المركزي	٠	٠	٠	٠,٠١	٠,٠٣	٠	٠	٠,٠٢	٠,٨ *٨	<٨<٥ <٤<١ ٢ و٣ و٦ ٧ و

د/ أمينة نمير ود/ داليدا الدوياتي تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي تشملها مسارات

المتغيرات	المسار الأول	المسار الثاني	المسار الثالث	المسار الرابع	المسار الخامس	المسار السادس	المسار السابع	المسار الثامن	F	مقارنات متوسطات المسارات *
مراجعة مشتركة	٠,١٢	٠,٠٣	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٠٥	٠,١٢	٠,١	٠,١	٢,٢	<٣<٤ (١ و٦ و٧) <٨<٥ <٢
مراجعة مزدوجة	٠,١٨	٠,٣٩	٠,١٣	٠,٠٩	٠,١٤	٠,٠٩	٠,٠	٠,١	٣,١	<١<٢ (٥ و٨) <٣<٤ (٦ و٧)
Loss	٠,١٢	٠,٠٦	٠	٠,١٦	٠,٠٧	٠,٢٢	٠,٢	٠,٠	٤,٧	<٦<٧ <١<٤ (٥ و٨) <٢<٣
ROA	٠,١٣٢	٠,٢٦٣	٠,١٣	٠,٠٥٢	٠,٠٩٨	٠,٠٥٣	٠,٠	٠,٠	١٤,	<١<٢ (٣ و٥) <٧<٨ (٦ و٤)
عدد المشاهدات	٤٩	٣١	٣٨	٦٨	١١٤	٧٧	٦٧	٥٧		

\* تشير إلى ارتفاع مستوى معنوية الاختبار عند مستوى ٠,٠٥.

ويعرض الجدول رقم (٣) نتائج تحليل ANCOVA المستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك فروق معنوية في مقدار أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات فائض الموارد، وذلك في ظل التحكم في تأثير متغيرات حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومدى تحقيق الشركة لخسائر، والتأثيرات الثابتة لنوع عملية المراجعة. ويتبين في ضوء الرجوع إلى المعلومات الواردة بهذا الجدول ارتفاع مستوى معنوية الاختبارات أحادية المتغيرات على مستوى عينة الدراسة عند مستوى معنوية ٥٪، وذلك كما يتضح من ارتفاع مستوى معنوية قيمة F test للنموذج ككل، والتي بلغت ٤٤,٧٥. وذلك إلى جانب وجود فروق معنوية في مقدار أتعاب المراجعة مقاسة بلوغاريتم الأتعاب عبر مختلف مسارات فائض الموارد. ويتضح ذلك من خلال ارتفاع مستوى معنوية قيمة F.test لمسارات الفائض، والتي بلغت ٢,٩٩٩، وذلك إلى جانب ارتفاع مستوى معنوية الفروق في مقدار أتعاب المراجعة بحسب حجم شركة عميل المراجعة، وخضوع القوائم المالية لشركات العينة إلى المراجعة من جانب إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة صغيرة الحجم، وخضوع القوائم المالية لشركات العينة إلى عملية مراجعة مزدوجة.

وتشير النتائج السابقة إلى ارتفاع مستوى معنوية الفروق في مقدار أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات الفائض، وذلك إلى جانب وجود فروق معنوية في مقدار أتعاب المراجعة على مستوى متغيرات الرقابة السابقة، على نحو يدل على وجود علاقة غير خطية بين مستويات فائض الموارد ومقدار أتعاب المراجعة على مستوى عينة الدراسة ككل.

وبالتالي، يتم تأييد الفرض الأول والذي ينص على وجود علاقة غير خطية بين مستويات فائض الموارد ومقدار أتعاب المراجعة على مستوى عينة الدراسة ككل، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، حيث كانت قيمة p.value لاختبار Levene test لمستويات فائض الموارد ومجموعة المتغيرات الرقابية أقل من ٥٪.

جدول رقم (٣): نتائج تحليل التباين أحادي المتغيرات ANCOVA لعلاقة الاتعاب بمسارات فائض الموارد

المتغيرات	علاقة أتعاب المراجعة بمسارات فائض الموارد ومتغيرات الرقابة
مسارات فائض الموارد	*٢,٩٩٩
حجم الشركة	*٣٣٤,٦٥
ROA	٢,٢٥
Loss	١,٩٣
مراجعة منفردة من جانب Big Four	١,١٧٥
مراجعة منفردة من جانب منشأة صغيرة	*١٣,٠٦
مراجعة منفردة من جانب الجهاز المركزي	٠,٤٨٤
مراجعة مشتركة	١,٢٧٤
مراجعة مزدوجة	*١١,٦
Overall F	*٤٤,٧٥

\* تشير إلى ارتفاع مستوى معنوية الاختبار عند مستوى ٠,٠٥

ويحتوي الجدول رقم (٤) على مقارنات متوسطات المربعات الصغرى باستخدام تحليل ANOVA لتحديد مدى وجود تقارب، أو اختلاف مسارات الفائض فيما بينها من حيث مقدار أتعاب المراجعة. ويتضح في ضوء الرجوع إلى نتائج تحليل ANOVA الواردة بالجدول السابق وجود فروق معنوية بين متوسطات لوغاريتم أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات الفائض، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، حيث انخفضت قيمة p.value لاختبار Levene test عن نسبة ٥٪. وذلك على العكس من نتائج الإحصاء الوصفي الواردة بالجدول رقم (١) التي بينت ارتفاع مستوى التجانس في قيم متغير لوغاريتم الأتعاب على مستوى الشركات عينة الدراسة. وتحديداً فقد بينت نتائج تحليل ANOVA وجود فروق معنوية في مقدار أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات فائض الموارد.

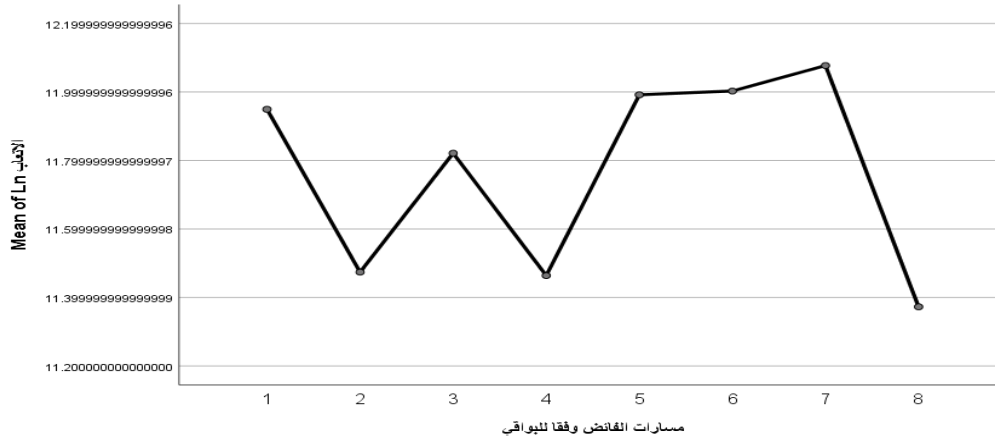
جدول رقم (٤): نتائج مقارنة متوسطات مقدار أتعاب المراجعة عبر مسارات الفائض الثمانية

د/ أمينة نمير ود/ داليدا الدوياتي تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد التي تشملها مسارات

مقارنات متوسط الاتعاب*	Leve ne Stati stic	المسار الثامن (-, ++, --)	المسار السابع (-, +, +)	المسار السادس (+, --, --)	المسار الخامس (+, --, +)	المسار الرابع (-, --, -)	المسار الثالث (-, +, --)	المسار الثاني (-, +, +)	المسار الأول (+, +, +)	المسارات المتغيرات
<6<7 <1<5 <2<3 8<4	٢,٠ *٩٩	١١,٣٧	١٢,٠٨	١٢,٠٠	١٢	١١, ٤٦٤	١١, ٨٢	١١,٤٧	١١,٩٤	لورغاريتم الاتعاب

\* تشير إلى ارتفاع مستوى معنوية الاختبار عند مستوى ٠,٠٥

وتحديداً، تحملت الشركات ذات المسار السابع (+, -, +) أعلى متوسط لأتعاب المراجعة مقارنة بالشركات ذات المسارات الأخرى، على نحو يشير إلى وجود علاقة عكسية بين فائض الموارد المحتملة ومقدار أتعاب المراجعة، وارتباط فائض الموارد المتاحة والمستوعبة بعلاقة طردية بأتعاب المراجعة. وتشير تلك النتائج مجتمعة إلى ارتباط المستويات المختلفة لفائض الموارد بمقادير مختلفة من أتعاب المراجعة. وبالتالي، تتسق النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) مع نتائج تحليل ANCOVA الواردة في الجدول رقم (٣)، على نحو يدعم ويعزز تأييد الفرض الأول للبحث. وذلك، لأن وجود فروق معنوية بين متوسطات لوغاريتم أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات الفائض يعكس العلاقة غير الخطية لمستويات فائض الموارد بمقدار أتعاب المراجعة على مستوى عينة الدراسة ككل، لأن تحقق العلاقة الخطية مشروط بعدم وجود فروق معنوية في مقدار أتعاب المراجعة عبر مختلف تلك المسارات. ويؤيد الشكل رقم (١) الوارد أدناه نتائج تحليل ANOVA من حيث عدم خطية علاقة مستويات فائض الموارد بمقدار أتعاب المراجعة.



شكل رقم (١): علاقة لوغاريتم الأتعاب بمسارات الفائض على مستوى عينة الدراسة ككل

وفي ضوء الرجوع إلى المعلومات الواردة بالجدول رقم (٤) يلاحظ تقارب بعض مسارات الفائض فيما بينها من حيث مقدار أتعاب المراجعة. فعلى سبيل المثال، تبين النتائج الواردة بالجدول وجود تقارب في مقدار أتعاب المراجعة بين المسارين السابع والسادس، وبين المسارين الخامس والأول، وبين المسارات

الثاني، والثالث، والرابع، والثامن. وكما يتضح من الرسم والجدول معًا، يوجد تقارب بين الخامس والسادس والسابع، وبين الثاني والرابع. وبالتالي، توفر النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) تأكيدًا جزئيًا للفرض الرئيسي الثاني للبحث، والذي ينص على تقارب بعض مسارات الفائض فيما بينها من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة، وذلك رغم اختلاف توليفات مستويات فائض الموارد التي تشملها تلك المسارات.

وتبين النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) تقارب بعض مسارات الفائض فيما بينها من حيث مقدار أتعاب المراجعة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما مدى ارتفاع مستوى معنوية تقارب تلك المسارات فيما بينها من حيث مقدار أتعاب المراجعة على مستوى الشركات عينة الدراسة الحالية؟ وذلك، لأن الإجابة على السؤال السابق يساعد في تأكيد أو عدم تأكيد الفروض الفرعية للفرض الرئيسي الثاني للبحث. ويمكن الإجابة على التساؤل السابق من خلال استخدام اختبار Tukey's Honestly Significant Difference (Tukey's HSD) المتاح من خلال تحليل ANOVA والممكن من خلاله تحديد أزواج المسارات التي تتقارب فيما بينها من حيث مقدار أتعاب المراجعة.

ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج اختبار Tukey's HSD، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. ويلاحظ في ضوء الرجوع إلى نتائج هذا الاختبار تساوي مقدار أتعاب المراجعة بين بعض أزواج مسارات الفائض وبعضها البعض على الرغم من اختلاف توليفات المستويات التي تشملها تلك الأزواج من المسارات، حيث وصلت قيمة p.value بالنسبة لأزواج تلك المسارات إلى الواحد الصحيح. فعلى سبيل المثال، تساوى مقدار أتعاب المراجعة بين أزواج مسارات موارد الفائض التالية وبعضها البعض: بين المسار الأول وكل من المسارين الخامس والسادس، وبين المسار الثاني وكل من المسارين الرابع والثامن، وبين المسار الخامس والسادس، وبين المسار السادس والسابع. وقد وصلت قيمة p.value بالنسبة لتلك الأزواج إلى الواحد الصحيح. وبالإضافة إلى ما سبق، بينت نتائج هذا الاختبار أيضًا تقارب بعض مسارات الفائض فيما بينها من حيث مقدار أتعاب المراجعة، حيث جاءت p.value لأزواج تلك المسارات أعلى من نسبة ٥٪. فعلى سبيل المثال، تقاربت أزواج المسارات السابع، والسادس، والثالث فيما بينها من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة.

وتؤيد تلك النتائج الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الثاني للبحث، والذي ينص على تقارب التأثير الطردي المعنوي للمسارات ذات المستويات المرتفعة إلى المنخفضة لفائض الموارد الداخلية والمستويات المنخفضة لفائض الموارد المحتملة على مقدار أتعاب المراجعة، وتلك المستويات تعكسها المسارات الثالث، والسادس، والسابع. وتشير نتائج هذا الاختبار أيضًا إلى: تقارب المسارين الثاني والثامن، وتقارب المسارين الثاني والخامس، وعدم تقارب المسارين الخامس والثامن من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة. وتؤيد تلك النتائج جزئيًا الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني للبحث، والذي ينص على تقارب التأثير العكسي المعنوي للمسارات ذات المستويات المعتدلة إلى المنخفضة لفائض الموارد الداخلية والمستويات المرتفعة لفائض الموارد المحتملة على مقدار أتعاب المراجعة، وتلك المستويات تعكسها المسارات الثاني، والخامس، والثامن. وتوضح نتائج الاختبار أيضًا تقارب المسارين الرابع والأول من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة، وبالتالي يتم تأكيد الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الثاني للبحث، والذي ينص على تقارب التأثير

الطردي المعنوي للمسارات ذات المستويات المرتفعة، أو المنخفضة من أنواع فائض الموارد الثلاثة على مقدار أتعاب المراجعة.

جدول رقم (٥): نتائج اختبار Tukey's HSD لتحديد الفروق المعنوية في أتعاب المراجعة بين كل زوجين من المسارات

المسارات	المسار الأول	المسار الثاني	المسار الثالث	المسار الرابع	المسار الخامس	المسار السادس	المسار السابع	المسار الثامن
المسار الأول	-	٠,٤٧٥٥٢ <sup>(1)</sup>	٠,١٢٨	٠,٤٨٦	٠,٠٤٢-	٠,٠٥٣-	٠,١٢٨-	٠,٥٧٧
		٠,٢٥٨ <sup>(2)</sup>	٠,٩٩٨	٠,٠٦٣	١	١	٠,٩٩٤	٠,٠١٧
المسار الثاني	-		٠,٣٥-	٠,٠١	٠,٥١٨-	٠,٥٢٩-	٠,٦-	٠,١٠١
			٠,٧٢٥	١	٠,٠٧	٠,٠٨٧	*٠,٠٣٤	١
المسار الثالث				٠,٣٥٧	٠,١٧-	٠,١٨٢-	٠,٢٥٦-	٠,٤٤٩
				٠,٤٧١	٠,٩٦٨	٠,٩٦٧	٠,٨٣٧	٠,٢٢
المسار الرابع					٠,٥٢٨-	٠,٥٣٩-	٠,٦١-	٠,٠٩١
					*٠,٠٠٢	*٠,٠٠٦	*٠,٠٠١	٠,٩٩٩
المسار الخامس						٠,٠١١-	٠,٠٨٥-	٠,٦١٩
						١	٠,٩٩٨	*٠,٠٠٠
المسار السادس							٠,٠٧٤-	٠,٦٣
							١	*٠,٠٠١
المسار السابع								٠,٧٠٥
								*٠,٠٠٠
المسار الثامن								

\* تشير إلى ارتفاع مستوى معنوية الاختبار عند مستوى ٠,٠٥

وإضافة لما سبق، يعرض الجدول رقم (٦) الوارد أدناه المجموعات الفرعية المقترحة لمسارات فائض الموارد بحسب مقدار أتعاب المراجعة، كما جاءت بنتائج اختبار Gabriel المتاح من

(1) تشير الخلية الأولى في أي صف في الجدول الوارد أعلاه إلى قيم متوسط الاختلاف Mean Difference في مقدار الأتعاب بين كل زوجين من أنماط موارد الفائض.

(2) تشير الخلية الثانية في أي صف في الجدول الوارد أعلاه إلى قيم p.value الممكن الرجوع إليها للحكم على مستوى معنوية الاختلاف في مقدار الأتعاب بين كل زوجين من أنماط موارد الفائض.



خلال تحليل ANOVA المستخدم لتجميع مسارات فائض الموارد بحسب مقدار أتعاب المراجعة. وفي ضوء الرجوع إلى المعلومات الواردة بالجدول السابق يتبين احتلال الشركات ذات المسارات التي تنتمي إلى المجموعة الرابعة المرتبة الأولى من حيث مقدار أتعاب المراجعة، تليها الشركات التي تنتمي إلى المجموعة الثالثة، ثم المجموعة الثانية، وأخيراً الشركات التي تنتمي إلى المجموعة الأولى.

جدول رقم (٦): المجموعات الفرعية لمسارات فائض الموارد وفقاً لمقدار أتعاب المراجعة بالبواقي

المسارات	عدد المشاهدات	متوسط لوغاريتم أتعاب المراجعة للمجموعة الأولى من المسارات	متوسط لوغاريتم أتعاب المراجعة للمجموعة الثانية من المسارات	متوسط لوغاريتم أتعاب المراجعة للمجموعة الثالثة من المسارات	متوسط لوغاريتم أتعاب المراجعة للمجموعة الرابعة من المسارات
٨	٥٧	١١,٣٧٢٦			
٤	٦٨	١١,٤٦٣٩	١١,٤٦٣٩		
٢	٣١	١١,٤٧٣٩	١١,٤٧٣٩	١١,٤٧٣٩	
٣	٣٨	١١,٨٢١١	١١,٨٢١١	١١,٨٢١١	
١	٤٩	١١,٩٤٩٤	١١,٩٤٩٤	١١,٩٤٩٤	١١,٩٤٩٤
٥	١١٤				١١,٩٩١٧
٦	٧٧				١٢,٠٠٢٨
٧	٦٧				١٢,٠٠٧٧١
	<b>Sig</b>	٠,١٩٧	٠,١٠٧	٠,٠٥٩	٠,٩٧٧

وفي ضوء الرجوع إلى نتائج هذا الاختبار تقترح الباحثتان تجميع مسارات فائض الموارد بحسب مقدار أتعاب المراجعة في أربع مجموعات على النحو التالي: تضمين المسارين الرابع (↓، ↓)، والثامن (↓، ↑)، في المجموعة الأولى، وتضمين المسارين الثاني (↑، ↑) والثالث (↓، ↓) في المجموعة الثانية. وتضمين المسارين الأول (↑، ↑) والخامس (↓، ↑) في المجموعة الثالثة. وتضمين المسارين السادس (↓، ↓) والسابع (↑، ↓) في المجموعة الرابعة.

وتشير النتائج السابقة إلى أن مقدار أتعاب المراجعة التي يحصل عليها مراجع الحسابات من عملائه بالشركات التي تنتمي إلى مساري المجموعة الأولى يكون في أدنى مستوياته كنتيجة لانخفاض كل من فائض الموارد المتاحة والمستوية، وذلك بغض النظر عن مستويات فائض الموارد المحتملة، ثم يزداد مقدار أتعاب المراجعة تدريجياً في المجموعة الثانية كنتيجة لارتفاع فائض الموارد المتاحة، وذلك رغم عدم اختلاف مستويات فائض الموارد المحتملة والمستوية عن مستوياتها في المجموعة الأولى، على نحو يشير إلى تخوف مراجع الحسابات من اساءة استغلال الإدارة لفائض الموارد المتاحة. وبالتحول إلى المجموعة الثالثة يزداد مقدار أتعاب المراجعة في حالة اقتران ارتفاع فائض الموارد المستوية مع ارتفاع فائض الموارد المحتملة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المتاحة. ويصل مقدار أتعاب المراجعة إلى أعلى مستوياته على مستوى الشركات عينة الدراسة في حالة اقتران ارتفاع فائض الموارد المستوية بانخفاض فائض الموارد المحتملة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المتاحة.

كما تشير النتائج الواردة أعلاه إلى تحميل مراجعي الحسابات عملائه بأعلى مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران ارتفاع مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المحتملة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المتاحة، مع تحميل مراجعي الحسابات عملائهم بأقل مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران انخفاض مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المتاحة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المحتملة. وبالتالي يتم تعزيز تأييد الفرض الثاني الرئيسي للبحث جزئياً، والذي ينص على تقارب بعض مسارات الفائض من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة، وذلك بالرغم من اختلاف توليفات مستويات فائض الموارد التي تشملها تلك المسارات.

## ٥- الخلاصة والتوصيات

استهدف بعض الكُتاب (e.g., Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2017; Basioudis & Francis, 2007) التأثير غير المتزامن لانحراف مستويات أحد أنواع فائض الموارد عن مستواها الطبيعي، إن وجد، على مقدار أتعاب المراجعة التي يفرضها، أو يُحملها مراجع الحسابات على عملائه نظير مراجعته للقوائم المالية التاريخية السنوية لشركات العملاء، هذا من جانب. وعلى الجانب الآخر، فقد أشار بعض الكُتاب (e.g., Meyer and Leitner, 2019; Marlin & Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) إلى إمكانية اختلاف الانحراف الموجب لمستويات فائض الموارد عن انحرافها السالب من حيث التأثير على المتغير التابع، على نحو يدل على إمكانية ارتباط انحراف مستويات فائض الموارد عن مستواها الطبيعي بعلاقة غير خطية بالمتغير التابع.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أوضح بعض الكُتاب (Agustí et al., 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) الخطية والشرطية في تناول علاقة فائض الموارد بالمتغيرات التابعة محل الاهتمام قد يفتقد إلى تحديد مدى التأثير المتزامن لتوليفات مستويات أنواع الفائض على المتغيرات التابعة.

وقد اقترح (e.g., Agustí et al., 2022; Geiger et al., 2019; Marlin and Geiger, 2015a & b; Mousa et al., 2013) إمكانية الوصول لمزيد من الفهم لمدى التأثيرات المتزامنة لتوليفات مستويات أنواع فائض الموارد على المتغير التابع من خلال استخدام ما يسمى بالمدخل التكويني. إذ أشار هؤلاء الكُتاب إلى مساهمة تطبيق هذا المدخل في اختبار الكثير من العلاقات على مستوى مجموعات الشركات التي يجمعها خصائص مشتركة، فضلاً عن مساهمته في تحديد ما إذا كانت هناك مسارات تُحدث ذات التأثير على المتغيرات التابعة محل الاهتمام، ومدى وجود فروق معنوية لتأثير بعضها الآخر على تلك المتغيرات.

وإسهاماً في تلك الجهود، فقد استهدف البحث الحالي التناول نظرياً وتطبيقياً لمدى تأثير مختلف مسارات موارد الفائض على مقدار أتعاب المراجعة، وإيجاد دليل عملي على ما إذا كان لجميع تلك المسارات تأثير أحادي الاتجاه على مقدار أتعاب المراجعة، أم تأثير غير أحادي الاتجاه، وتحديد مسارات الفائض التي تتقارب فيما بينها من حيث التأثير على مقدار أتعاب المراجعة، بالرغم من اختلاف توليفات مستويات فائض الموارد. ولتحقيق هدف البحث الحالي، فقد اعتمدت الباحثتان على

عينة من الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر إيجي إكس ١٠٠ EGX 100 خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠٢٣، بإجمالي عدد مشاهدات قدرها (٥٠١) مشاهدة.

وقد أشارت نتائج البحث الحالي إلى ارتفاع مستوى معنوية الفروق في مقدار أتعاب المراجعة عبر مختلف مسارات الفائض، وذلك إلى جانب وجود فروق معنوية في مقدار أتعاب المراجعة على مستوى متغيرات الرقابة السابقة، على نحو يدل على وجود علاقة غير خطية بين مستويات فائض الموارد ومقدار أتعاب المراجعة على مستوى عينة الدراسة ككل. وبالتالي تم تأييد الفرض الأول للبحث. وقد خلصت النتائج أيضًا إلى تحميل مراجع الحسابات عملائه بأعلى مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران ارتفاع مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المحتملة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المتاحة، وتحميل مراجع الحسابات عملائه بأقل مقدار لأتعاب المراجعة في حالة اقتران انخفاض مستوى فائض الموارد المستوعبة بانخفاض مستوى فائض الموارد المتاحة، وذلك بغض النظر عن مستوى فائض الموارد المحتملة. وبالتالي، تم التأييد الجزئي للفرض الثاني الرئيسي للبحث.

وقد توسع هذا البحث مقارنة بالدراسات السابقة من حيث استهدافه تناول التأثير المتزامن لمسارات فائض الموارد من منظور المراجعة، وتحديدًا التأثير المتزامن لمسارات فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة. إذ تم استهداف تحديد مدى أحادية إتجاه مثل هذا التأثير من عدمه، وذلك على مستوى بيئة التطبيق المصرية، حيث وجدت الباحثتان- في حدود علمهما-، وفي ضوء رجوعهما إلى الدراسات ذات الصلة أن بعض تلك الدراسات تناول التأثير غير المتزامن لواحد أو أكثر من أنواع فائض الموارد على مقدار أتعاب المراجعة (e.g., Choi et al., 2021; Smith et al., 2021; Barua et al., 2019; Fang et al., 2018b).

وقد وجدت الباحثتان أيضًا في ضوء الرجوع إلى الدراسات (e.g., Agustí et al., 2022; Geiger et al., 2019; Marlin & Geiger, 2015a &b) أنها استهدفت تحديد مدى التأثير المتزامن لمستويات فائض الموارد على متغيرات تابعة بخلاف متغير مقدار أتعاب المراجعة، وأن تلك الدراسات قد استهدفت التجميع المتزامن لمستويات فائض الموارد في مسارات كل منها يشتمل على توليفة مختلفة من مستويات فائض الموارد لتحديد ما إذا كان تأثير جميع تلك المسارات على المتغيرات التابعة محل الاهتمام تأثيرًا خطيًا ثابتًا على مستوى عينة الدراسة ككل، أم أنه تأثير غير خطي.

وبناءً على ما توصل إليه البحث بشقيه النظري والعملي، وفي ضوء مشكلته وحدوده تقترح الباحثتان إجراء بحوث مستقبلية في الموضوعات التالية: (١) تحديد مدى التأثير المتزامن لمختلف مسارات فائض الموارد على التخطيط لأعمال مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية. (٢) تحديد مدى التأثير المتزامن لمختلف مسارات فائض الموارد على مقدار الجهد المبذول في أعمال مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية على مستوى بيئة التطبيق المصرية. (٣) تحديد مدى التأثير المتزامن لمختلف مسارات فائض الموارد على مستوى مخاطر قبول التكاليف بأعمال المراجعة. (٤) تحديد مدى التأثير المتزامن لمختلف مسارات فائض الموارد على مدى تطبيق إدارة الشركة انتهازيًا لممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. (٥) تحليل العلاقة بين مسارات فائض الموارد والخصائص النوعية لمنشآت المحاسبة

والمراجعة على مستوى بيئة التطبيق المصرية. (٦) تحديد مدى التأثير المتزامن لمختلف مسارات فائض الموارد على مستوى أداء الشركة مع التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. (٧) استكشاف والاختبار التجريبي لجدوي وفعالية تطبيق مدخل التحليل التكويني في تناول التأثير المتزامن لأكثر من متغير مستقل على المتغيرات التابعة في مجال بحوث المراجعة والمحاسبة. (٨) استكشاف والاختبار التجريبي لجدوي وفعالية تطبيق مدخل التحليل التكويني في تحسين مستوى الصلاحية الداخلية والخارجية لنتائج البحوث المحاسبية.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج في شقيه النظري والتطبيقي، توصي الباحثتان بما يلي:

- ضرورة أخذ منشآت المحاسبة والمراجعة التأثير المتزامن لمسارات فائض الموارد في الاعتبار على مستوى مخاطر قبول التكاليف بأعمال المراجعة عند اتخاذ قرار بقبول عملاء المراجعة، وأيضاً أخذ هذا التأثير المتزامن في الاعتبار عند التخطيط لأعمال المراجعة وتحديد مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية. كما توصي الباحثتان بضرورة اهتمام تلك المنشآت بزيادة توعية وثقافة مراجعي الحسابات المنتمين إليها ببذل مزيد من جهود المراجعة نحو شركات عملاتهم التي تنتمي إلى المسارات ذات المستوى الأعلى من مخاطر التحريفات الجوهرية.
- ضرورة حرص المحللين الماليين عند بناء تنبؤاتهم بشأن مدى تحسن أداء الشركة مستقبلاً ومدى قدرة الشركة على تبني خيارات استراتيجية استباقية مقارنة بمنافسيها على تحسين مستوى دقة تلك التنبؤات، والذي قد يحدث إن تمكن هؤلاء من تحديد مسار فائض الموارد الذي قد تنتمي إليه الشركة محل التنبؤ، وتحديد تبعات استمرارها في ذات المسار لمدة زمنية معينة على مستقبل الشركة ووضعها التنافسي في السوق.
- توجيه الاكاديميين المهتمين بالبحوث في موضوعات المحاسبة والمراجعة المزيد من الجهود نحو استكشاف والاختبار التجريبي لجدوي وفعالية تطبيق مدخل التحليل التكويني في تناول التأثير المتزامن لأكثر من متغير مستقل على المتغيرات التابعة محل اهتمامهم، حيث يمكنهم من خلال تطبيق هذا المدخل تقسيم عينة الدراسة ككل إلى مجموعات من الشركات كل منها تجمعها قواسم مشتركة، حتى تضاف إلى الجهود الأكاديمية التي سبق وأن اقترحت التحكم في تلك الشركات بحسب العام المالي، والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه، بهدف تحسين مستوى الصلاحية الداخلية والخارجية للنتائج التي يتم التوصل إليها.

## قائمة المراجع المستخدمة

### المراجع العربية:

السيد، أميرة حامد، ٢٠٢٣، أثر الفرص الاستثمارية على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وأتاعب عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة-جامعة الاسكندرية، مجلد رقم ٧، عدد رقم ١، ص ٣٦٧-٣١٥

فرج، هاني خليل، ٢٠٢١، أثر جودة لجنة المراجعة على أتاعب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة-جامعة دمياط، مجلد رقم ٢، عدد رقم ١ (الجزء الثاني)، ص ص: ٦٩-١٣٥.

متولي، مصطفى زكي حسين، وحسين عبد العال سالم غريب، ٢٠٢٢، قياس تأثير الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني على أتاعب المراجعة الخارجية دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية-جامعة قناة السويس*، مجلد رقم ٤، عدد رقم ٤، ص ص: ٢٤٥-٣٢٨

### المراجع الأجنبية:

Agustí, María; José Galan & Francisco Acedo, 2022, The Effect of Slack Configurations on Company Performance from a Dynamic Perspective, *European Management Review*, pp.1-18

Agusti, Maria; Rocio Aguilar-Caro; Jose Luis Galan & Francisco Acedo, 2024, Dynamic Resource Management & Slack Resources, *Management Decision*, Vol.62, No.13, pp.223-242

Agusti-Perez, Maria; Jose Galan & Francisco Acedo., 2020, Relationship Between Slack Resources & Performance: Temporal Symmetry & Duration of Effects, *European Journal of Management & Business Economics*, Vol.29, No.3, pp.255-275

Ali, Chiraz Ben & Cedric Lesage, 2013, Audit Pricing & Nature of Controlling Shareholders: Evidence from France, *China Journal of Accounting Research*, Vol.6, pp.21-34

Anderson, Mark; Rajiv Banker; Rong Huang & Suryjaa Nakiraman, 2007, Cost Behavior & Fundamental Analysis of SG&A Costs, *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol.22, No.1, pp.1-28

Barua, Abhijit; MS Hossain & Dasaratha Rama., 2019, Financial Versus Operating Liability Leverage & Audit Fees, **Intj Audit**, Vol.23, pp.231–244.

Basioudis, Ilias & Jere Francis, 2007, Big 4 Audit Fee Premiums for National and Office-Level Industry Leadership in the United Kingdom, **Auditing: a Journal of Practice & Theory**, Vol.26, No.2, pp.143–166

Bell, Timothy; Wayne Landsman & Douglas Shackelford, 2001, Auditors' Perceived Business Risk & Audit Fees: Analysis & Evidence, **Journal of Accounting Research**, Vol.39, No.1, pp.35-43

Benjamin, Samuel Jebaraj., 2019, The Effect of Financial Constraints on Audit Fees, **Capital Markets Review**, Vol.27, No.2, pp.59-87

Carnes, Christina Matz; Kai Xu; David Sirmonc & Reha Karadag, 2019, How Competitive Action Mediates the Resource Slack–Performance Relationship: a Meta-Analytic Approach, **Journal of Management Studies**, Vol.56, No.1, pp.57-90

Choi, Ahrum; Byungcherl Sohn & Desmond Yuen., 2016, Do Auditors Care about Real Earnings Management in Their Audit Fee Decisions? **Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics**, [Available at www.DOI:10.1080/16081625.2016.1231580](http://www.DOI:10.1080/16081625.2016.1231580)

Choi, Ahrum; Eugenia Lee; Sunyoung Park & Byungcherl Sohn, 2021, The Differential Effect of Accrual-Based & Real Earnings Management on Audit Fees: International Evidence, **Accounting & Business Research**, [Available at www.DOI:10.1080/00014788.2021.1911779](http://www.DOI:10.1080/00014788.2021.1911779)

Fang, Junxiong; Lerong He & Martin Conyon., 2018a, The CEO Horizon Problem & Managerial Slack in China, **Management & Organization Review**, Vol.14, No.2, pp.343–376

Fang, Junxiong; Lerong He & Tara Shaw., 2018b, The Effect of External Auditors on Managerial Slack, **Accounting Horizons**, Vol.32, No.4, pp.85-115.

Farhana, Intan; Rahmawaty & Hasan Basri. (2017). The Determinants of Going Concern Audit Opinion: an Empirical Study on Non-Bank Financial Institutions Listed in Indonesian Stock Exchange 2008-2014. **Journal of Accounting, Finance & Auditing Studies**, Vol.3, No.4, pp.32-51

Geiger, Scott; Dan Marlin & Sharon Segrest., 2019, Slack & Performance in the Hospital Industry: a Configurational Approach, **Management Decision**, Vol. 57 No. 11, pp.2978-2996

George, Gerard, 2005, Slack Resources & The Performance of Privately Held Firms, **The Academy of Management Journal**, Vol.48, No.4, pp.661-676

Gleason, Kimberly & Adam Greiner & Yezen Kannan., 2017, Auditor Pricing of Excess Cash Holdings, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol.32(3), pp. 423–443

Greiner, Adam; Mark J. Kohlbeck & Thomas J. Smith., 2017, the Relationship between Aggressive Real Earnings Management & Current & Future Audit Fees, **Auditing: a Journal of Practice & Theory**, Vol.36, No.1, pp.85–107

Griffin, Paul; David Lontb & Yuan Sun., 2010, Agency Problems & Audit Fees: Further Tests of the Free Cash flow Hypothesis, **Accounting & Finance**, Vol.50, pp.321–350

Gul, Ferdin& & Judy Tsui, 1997, A Test of The Free Cash flow & Debt Monitoring Hypotheses: Evidence From Audit Pricing, **Journal of Accounting & Economics**, Vol.24, pp.219-237

Guo, Jinyu; Bo Zhou; Haili Zhang; Chunjia Hu & Michael Song., 2018, Does Strategic Planning Help Firms Translate Slack Resources into Better Performance? **Journal of Management & Organization**, Vol.26 , No.4, pp.395-407

Gutierrez, Elizabeth; Jake Krupa; Miguel Minutti-Meza & Maria Vulcheva, 2018, Are Going Concern Opinions Incrementally Informative over Default Models? (Working Paper). [Available at.https://. www.ssrn.Com](https://www.ssrn.com)

Harris, Milton & Artur Raviv, Capital Structure & the Informational Role of Debt, 1990, **the Journal of Finance**, Vol.XLV, No.2, pp.321-349

Johnstone, Karia M., 2001, Risk, Experience & Client Acceptance Decisions, **National Public Accountant**, Vol.46, No.5, pp.27-29,38

Johnstone, Karla & Jean Bedard., 2003, Risk Management in Client Acceptance Decisions, **the Accounting Review**, Vol.78, No.4, pp.1003-1025

Khanin, Dmitry & Raj Mahto., 2012, Regulatory Risk, Borderline Legality, Fraud & Financial Restatement, **International Journal of Accounting & Information Management**, Vol.20, No.4, pp.377-394

Kim, Jeong-Bon; Xiaohong Liu & Liu Zheng, 2012, The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Audit Fees: Theory & Evidence, **the Accounting Review**, Vol.87, No.6, pp.2061-2094

Kim, Su-In; Hyejeong Shin; Heejeong Shin & Sorah Park., 2019, Organizational Slack, Corporate Social Responsibility, Sustainability, & Integrated Reporting: Evidence from Korea, **Sustainability**, Vol.11, No.16, pp.1-17

Lim, Jaemin & Sang Cheol Lee, 2019, Relationship Between the Characteristics of CEOs & Excess Cash Holdings of Firms, Emerging Markets, **Finance & Trade**, Vol.55, No.5, pp.1069-1090

Marlin, Dan & Scott Geiger., 2015a, A Reexamination of the Organizational Slack & Innovation Relationship, **Journal of Business Research**, 68, pp.2683-2690

Marlin, Dan & Scott Geiger., 2015b, The Organizational Slack & Performance Relationship: A Configurational Approach, **Management Decision**, Vol.53, No.10, pp.2339-2355

Meyer, Michael & Johannes Leitner, 2019. Organizational Slack & Innovation. Encyclopedia of Creativity, Invention, Innovation & Entrepreneurship. [Available At: https://doi.org/10.1007/978-1-4614-6616-1\\_318-2](https://doi.org/10.1007/978-1-4614-6616-1_318-2)[23-Jul-22].

Mohammadi, Mohammad; Behzad Kardan & Mahdi Salehi., 2018, the Relationship between Cash Holdings, Investment Opportunities & Financial Constraint with Audit Fees, **Asian Journal of Accounting Research**, Vol.3 No.1, pp.15-27



Mousa, Fariss-Terry; Dan Marlin & William Ritchie., 2013, Configurations of Slack & Their Performance Implications: an Examination of High-Tech IPOs, **Management Decision**, Vol.51, No.2, pp. 225-247

Naser, Kamal & Yousef Mohammad Hassan., 2016, Factors Influencing External Audit Fees of Companies Listed on Dubai Financial Market, **International Journal of Islamic & Middle Eastern Finance & Management**, Vol. 9 No.3, pp.346-363

Nikkinen, Jussi & Petri Sahlström., 2004, Does Agency Theory Provide a General Framework for Audit Pricing? **International Journal of Auditing**, Vol.8, pp.253–262

Nikkinen, Jussi & Petri Sahlstrom., 2005, Risk in Audit Pricing: the Role of Firm-Specific Dimensions of Risk, **Advances in International Accounting**, Vol.18, pp.141–151

Opare, Solomon & Md. Borhan Uddin Bhuiyan., 2023, Debt Maturity Structure, Credit Ratings & Audit Fees: New Evidence, **Accounting Research Journal**, Vol.36, No.6, pp.558-580

Ramachandran, Jayalakshmy; Yezen H. Kannan & Samuel Jebaraj Benjamin., 2022, Excess Cash Holding & Audit Pricing: a Further Consideration of Precautionary Motives & Other Factors, **Meditari Accountancy Research**, [Available at www.https://doi.org/10.1108/MEDAR-10-2021-1456](https://doi.org/10.1108/MEDAR-10-2021-1456)

Salehi, Mahdi; Masoumeh Yekta & Hossein Ranjbar., 2019, The Impact of Changes in Cash Flow Statement Items on Audit Fees: Evidence from Iran, **Journal of Financial Reporting & Accounting**, Vol. 8 No.2, pp.225-249

Smith, Deborah; Kimberly Gleason & Yezen Kannan., 2021, Auditor Liability & Excess Cash Holdings: Evidence from Audit Fees of Foreign Incorporated Firms, **International Review of Financial Analysis**, Vol.78, pp.1-16

Vanacker, Tom; Veroniek Collewaert & Shaker Zahra, 2017, Slack Resources, Firm Performance, and The Institutional Context: Evidence from Privately Held European Firms, **Strategic Management Journal**, Vol.38, pp.1305–1326

Vol.30, No.4, Pp.240-251

Wieczorek-Kosmala, Monika & Joanna Błach., 2019, Financial Slack and Company's Risk Retention Capacity, Springer Nature Switzerland AG 2019 P. Linsley Et Al. (Eds.), Multiple Perspectives in Risk & Risk Management, Springer Proceedings in Business & Economics, [Available at. www.https://Doi.Org/10.1007/978-3-030-16045-6 6](https://doi.org/10.1007/978-3-030-16045-6_6)

Wiersma, Eelke, 2017, How & When Do Firms Translate Slack into Better Performance? **The British Accounting Review**, Vol.49, pp.445-459.

Zhang, Ke; Jenny Jing Wang; Yanqi Sun & Sarowar Hossain., 2021, Financial Slack, Institutional Shareholding & Enterprise Innovation Investment: Evidence from China, **Accounting & Finance**, 61, pp.3235-3259

Zhong, Heping, 2012, The Impact of Organizational Slack on the Performance of Mechanical Manufacturing Firms, **Advances in Mechanical & Electronic Engineering**, Vol.1, pp.45-50.

Yeh, Ching-Chiang; Der-Jang Chi & Yi-Rong Lin, 2014, Going-Concern Prediction Using Hybrid Random Forests & Rough Set Approach. **Information Sciences**, Vol.254, pp.98-110